subul.magazine

سُبل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق

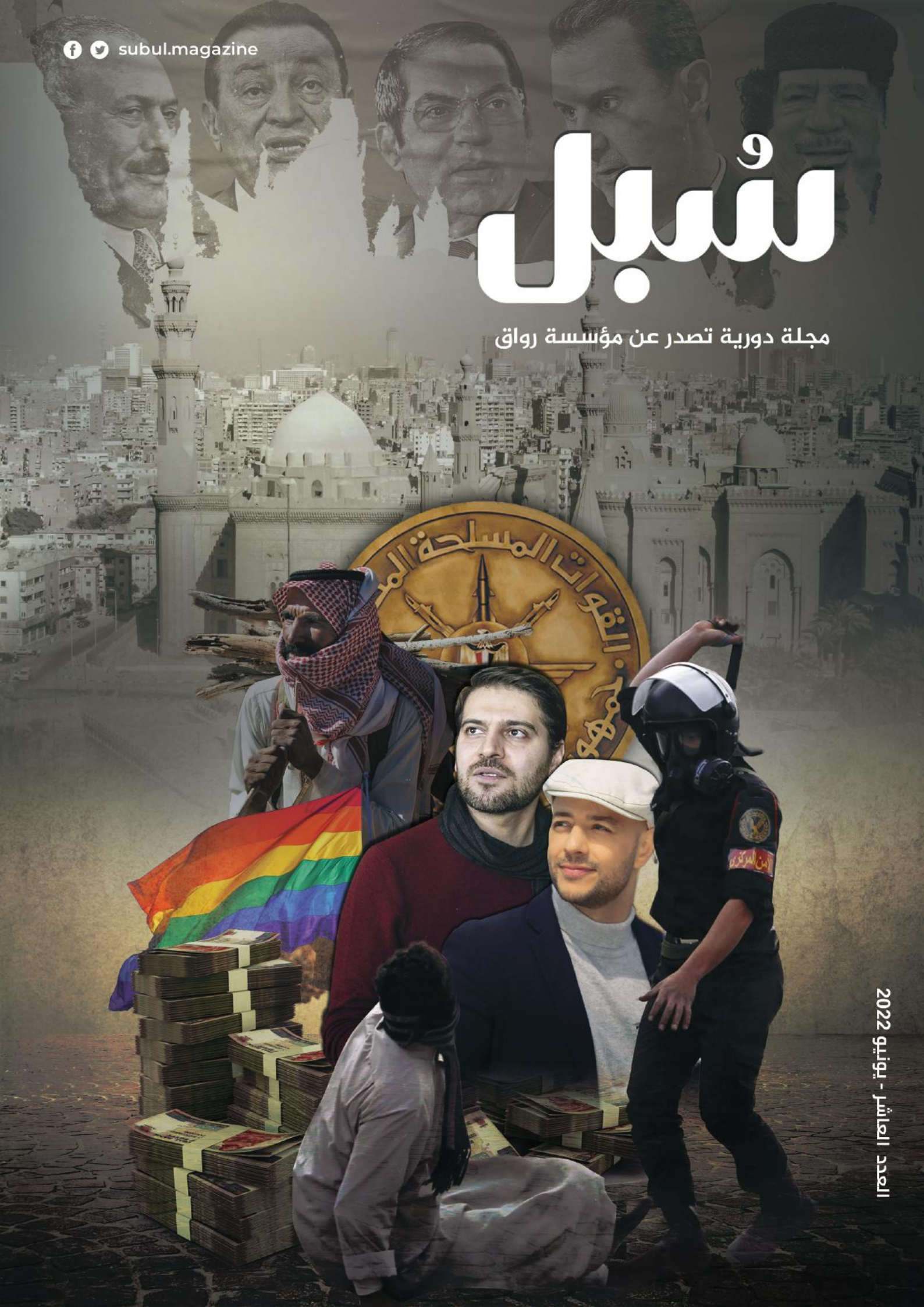

العدد العاشر - يونيو 2022

المحتوى

4 افتتاحية العدد

6 مراجعة كتاب حازم قنديل
جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة
معتصم أبوزيد

13 مراجعة كتاب ملاك مصر: قصة صعود الرأسمالية المصرية
عمرو سمير

23 مراجعة كتاب توماس هوسكين: السياسات القبلية في الحدود بين مصر وليبيا
أحمد مولانا

31 مراجعة كتاب إيمانويل ماركس: البدو في جبال سيناء
شادي إبراهيم

40 نظرية الدومينو وتطبيقاتها في إفريقيا خلال العقد الأخير
دعاء عويضه

49 خطة قهر القاهرة: كيف يهدم السيسي عاصمة ويبني أخرى؟
معاذ العربي

61 حركة المثليين: من الإعدام حرقًا إلى التمكين الدولي (1-2)
إسماعيل عرفة

69 رحلة الأغنية الإسلامية: من سجون عبد الناصر إلى كول تون فودافون
مصطفى على

كتاب العدد

رئيس التحرير
محمد عباس

معتصم أبوزيد

باحث في علم الاجتماع السياسي
حاصل على ماجستير في
الدراسات العربية من جامعة
جورجتاون

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية
والإستراتيجية

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA بجامعة
صباح الدين زعيم
وبمنتدى العاصمة للدراسات
السياسية والمجتمعية

مصطفى علي محمد

مدون مصري
بكالوريوس إعلام جامعة القاهرة

دعاء عويضه

باحثة في الشئون الإفريقية
دكتوراه في الدراسات الإفريقية
(سياسة)

معاذ العربي

باحث في تاريخ العمارة
والعمران

إسماعيل عرفة

باحث ومحرر صحفي
مؤلف 4 كتب تتناول ظواهر
اجتماعية مثل الإلحاد،
والهشاشة النفسية، والانتحار،
والفردانية

عمرو سمير

كاتب وباحث في العلوم
السياسية

افتتاحية العدد

مساهمات علمية حول مكونات المجتمع المصري

الكل يتحدث باسم مصر؛ لكن مصر في أذهان هؤلاء غالبًا ما تكون صورة مجتزئة عن مصر الحقيقية بكل تنوعاتها الإقليمية، الثقافية، الإثنية، الطبقية، الدينية، العرفية، العمرانية، الأيديولوجية، والمهنية، أولست ترى الخطط العمرانية التي تهدف لتطوير «مصر» وهي تمحو أهل مصر الذين يقطنون «العشوائيات» من أجل علية القوم، دون التفكر في توفير عيشة كريمة لهم.

هل شغل تفكيرك يومًا برامج الأحزاب السياسية -يوم أن كانت موجودة- حول قضية أهل النوبة وقصة تهجيرهم من أراضيهم؟ هل قرأت مثلًا عن صعود الرأسمالية المصرية، أو من يُقال عنهم مُلاك مصر؟ هل شعرت أن «رجال الدولة» في خطاباتهم الرسمية ومعاملاتهم اليومية يشعرون بأنهم هم أنفسهم مصر، وأن الناس -أهل مصر الحقيقيين- ليسوا سوى دخلاء على البلد؟

لعلك قد قرأت كيف أن الصوفية يعتبرون السلفية أيضًا دخيلة على التدين المصري، في حين يرى السلفيون أن التصوف دخيل على الدين أصلًا؟ مصر متنوعة جدًا، كمعظم بقاع الأرض، خاصة تلك التي تعاقب عليها الناس من كل صوب وحدب عبر التاريخ، الوعي بهذا التنوع وفهمه لا مفر منه إن أردنا أن نرى هذه المكونات بأحلامها، مخاوفها، وتنوعاتها الداخلية، في سبيل مصر أكثر تعددية.

يتناول ملف العدد العاشر مجموعة من الإسهامات العلمية التي يمكن أن

تسلط الضوء على مكونات المجتمع المصري، وتحاول المجلة بهذا أن تعرض للقارئ مراجعات لدراسات متخصصة تحاول التعرف على الواقع بدقة، كبديل للمحتوى الانطباعي الذي يسود الحديث حول هذا الأمر، ولكثرة التشعبات المجتمعية المصرية، وقع الاختيار على بعض تلك المكونات التي تمت دراستها من قبل متخصصين.

حيث يقدم معتصم أبو زيد كتابًا هامًا لحازم قنديل حول طبقة رجال الجيش والشرطة والأجهزة السيادية الذين يلعبون أدوار الجنود والجواسيس والحكام، محاولًا التعمق بحذر نحو تصور العلاقات المتشابكة بين ما يسميه «ثالوث السلطة» في مصر.

بينما يستعرض عمر سمير كتاب ملاك مصر، في محاولة لتتبع قصة صعود الرأسمالية المصرية لاسيما خلال الخمسين عامًا الماضية، كما يرصد علاقتها مع السلطة.

ويراجع أحمد مولانا كتاب توماس هوسكين حول السياسات القبلية في الحدود بين مصر وليبيا، من خلال تتبع قبيلة أولاد علي، مركزا على أنشطتهم الاقتصادية وتبدل مواقفهم السياسية.

وأخيرا يتناول شادي إبراهيم كتاب إيمانويل ماركس حول البدو في جبال سيناء، والذي يقدم صورة مقربة لمعاناة السكان هناك وتعرضهم للتهميش المستمر، كما يشرح كذلك بدائلهم في مواجهة ذلك.

وإلى جانب ملف العدد؛ نقدم لكم كذلك 4 مقالات أخرى، حيث تتناول دعاء عويضة تطبيقات نظرية الدومينو في أفريقيا خلال السنوات الماضية، مركزة على ظاهرة الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية المتتابعة، كما يأخذنا معاذ العربي في جولة بالقاهرة مستعرضا التغيرات العمرانية التي يجريها السيسي على العاصمة، وموضحا لأهدافها الخفية، بينما يسافر بنا إسماعيل عرفة عبر الزمن ليشرح لنا بدايات حركة المثليين في الدول الغربية، وكيف نجحت في فرض أجندتها على العالم المتحضر، وفي الختام يطربنا مصطفى علي بحكايته حول تطور الأغنية الدينية وتأثرها بما يسميه أسلمة الحداثة، اقرأ وشاركنا أفكارك.

مراجعة كتاب حازم قنديل

جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة

مراجعة كتاب حازم قنديل جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة

معتصم أبو زيد

باحث في علم الاجتماع السياسي
حاصل على ماجستير في الدراسات العربية
من جامعة جورجتاون

فاجأت ثورة 25 يناير في مصر الكثيرين بسبب الاعتقاد السائد بأن المؤسسة العسكرية طغت على المسار السياسي منذ نشأة الجمهورية، في كتابه، جنود وجواسيس وحكّام: طريق مصر إلى الثورة، يفند حازم قنديل هذا الانطباع من خلال قراءة مختلفة تدمج السلسلة الكاملة من حلقات التاريخ السياسي في الفترة ما بين 1952 و2012، في سرد تحليلي واحد ونموذج نظري متميز[1].

بعد ثلاثين عامًا من القمع في عهد مبارك، ما الذي دفع الشعب المصري للثورة في عام 2011، وكيف تمكن من الإطاحة بديكتاتور يحكم بقبضة من حديد في غضون أسبوعين؟ الإجابة السائدة في العلوم السياسية للشطر الأول من السؤال هي، أن الثورة ظاهرة طارئة لا يمكن التنبؤ بها، بينما يكمن الاختلاف في تحليل العوامل التي جعلت من قابلية نجاح الثورة أمرًا ممكنًا[2].

لعل أبرز تلك التفسيرات هو سلوك «الجهاز القمعي» (الجيش والمؤسسة الأمنية) في مواجهة المتظاهرين، في الحالة المصرية والتونسية والجزائرية، فإن الجيش تردد في إطلاق النار وتخلى عن دعمه للرئيس لكونه أكثر انضباطًا وأقل اعتمادًا نسبيًا على بقاء رأس الهرم في السلطة[3].

بشكل مماثل، يؤكد قنديل على ضرورة معاملة الجيش باعتباره متغيرًا لا ثابتًا: قلة من المراقبين «أخذوا الجيش على محمل الجد كمؤسسة ذات مصالح مميزة،

1- Hazem Kandil, Soldiers, Spies and Statesmen Egypt's Road to Revolt (London: UK: Verso, 2012). كان قنديل يعمل على هذا الموضوع لمدة خمس سنوات (كطالب دكتوراه في علم الاجتماع السياسي في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) عندما حدثت الثورة.

2 - Jason Brownlee, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds, "Why the Modest Harvest?," Journal of Democracy 24, no. 4 (2013): 29–44.

3 – Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," Comparative Politics 36, no. 2 (January 2004): 139; Eva Bellin, "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring," Comparative Politics 44, no. 2 (January 1, 2012): 127-49.

ووصفوه بدلًا من ذلك على أنه مكمل للنظام.[4]» ، أي أن الجهاز القمعي عمومًا لا يعمل لصالح النظام الحاكم بل يعمل معه ووفقًا لمصالحه لحكم الدولة.

ولكنه في الوقت ذاته يقدم تفسيرًا جديدًا لطبيعة الجهاز القمعي، بما في ذلك دوره في تحديد الشكل السياسي للدولة، وسلوكه في المنعطفات الاجتماعية والسياسة المصيرية، كالمظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير.

بداية، يميز الكاتب بين مصالح المؤسستين العسكرية والأمنية كجناحين مستقلين للجهاز القمعي، وقد تتداخل مصالح الأجهزة السياسية والمؤسسة الأمنية والقوات المسلحة، أو ما يسميه الكاتب «ثالوث السلطة»، إلا أنها تختلف اختلافًا جوهريًا وتتنافس في الغالب فيما بينها على المزيد من النفوذ في الدولة.

يركز قنديل على تفاعلات هذه الأنظمة الثلاثة، بحجة أن المؤسسة العسكرية، على عكس المنظور السائد، أصبحت مستبعدة تاريخيًا من قبل كل من الجهازين السياسي والأمني، وباعتباره العضو الأقل حظًا في الكتلة الحاكمة، رأى الجيش في الثورة فرصة مثالية لإعادة تأكيد مصلحته، وليس تهديدًا لسلطته ومكانته.[5]

> **يركز قنديل على تفاعلات ما يسميه «ثالوث السلطة»، بحجة أن المؤسسة العسكرية، على عكس المنظور السائد، أصبحت مستبعدة تاريخيًا من قبل كل من الجهازين السياسي والأمني، وباعتباره العضو الأقل حظًا في الكتلة الحاكمة، رأى الجيش في الثورة فرصة مثالية لإعادة تأكيد مصلحته، وليس تهديدًا لسلطته ومكانته.**

4 - قنديل، جنود وجواسيس وحكام، ص 5.
5 - قنديل، ص 2-5.

إعادة النظر في الحقبة الناصرية

يناقش الفصلان الأول والثاني أصول الصراع على السلطة بين الجيش والنخبة السياسية في عهد عبد الناصر (1956-1970)، حيث يرسم قنديل التاريخ المصري منذ انقلاب عام 1952 باعتباره مدفوعًا أساسًا بهذا الاقتتال المؤسسي بين القوات المسلحة وتحالف الجهازين السياسي والأمني، نرى في هذا السرد أن معظم العسكريين بعد عام 1952 كانوا من مؤيدي التحول الديموقراطي في البداية بما فيهم عبد الناصر، ولكن هذه التوجه كان في مواجهة الجهاز الأمني الذي وفر حياة مهنية واعدة لبعض الضباط الطموحين من خلال التشبث بزمام السلطة، **لهذا السبب، فإن الجمهورية أمست «دكتاتورية بدون ديكتاتور»، أي أن عبد الناصر لم يكن الحاكم الفعلي، أو الوحيد، ما بين 1956 و1967، ولم يكن الأمر كذلك بيد عامر، بل بيد شركائهم الأمنيين، هنا يبرز دور التحالف ما بين عبد الحكيم عامر وشمس بدران وصلاح نصر في فرض حصار سياسي على أغلب مناورات عبد الناصر، الذي لم يكن يتخيل العسكر كشريك مستقبلي له في الحكم**[1].

يعطي قنديل الأولوية لفاعلية المؤسسات ككل بدلًا من الجهات الفردية، على الرغم من أن الفاعلين الفرديين رفيعي المستوى غالبًا ما يتخذون قرارات نيابة عن هذه المؤسسات، ولمواجهة عامر وسلطة الجيش، شكّل عبد الناصر الاتحاد الاشتراكي العربي في 1962، لربط الفئات الاجتماعية بالنظام الحالي من خلال الفوائد المادية، ولكن بما أن أغلب ترقيات الجيش كانت بيد عامر، وبما أن المؤسسة الأمنية كانت في يد شريكه نصر الذي نجح في التصدي لمحاولات عبد الناصر في اختراق جهازه الاستخباراتي، فإن رئيس الجمهورية وبالرغم من شعبيته لم يمتلك ناصية حكمه، وفشل في عام 1962 في تنحية عامر الذي ترأس «دولة الظل» في مصر، وبالتالي يلقي قنديل باللوم على التصعيد الذي أدى إلى حرب عام 1967 مع إسرائيل، على أنه دعاوى عامر لزيادة هيبة الجيش بعد أدائه السيئ في أزمة السويس عام 1956، وحرب اليمن في الستينيات، لذا لم يتمكن عبد الناصر من بسط نفوذه في الجيش إلا بعد وفاة (انتحار) عامر، حيث غير في هيكلية الضباط، وأقصى عددًا منهم من تشكيلات الحكومة، ساهمت هذه التعديلات بزيادة احترافية المؤسسة العسكرية، ولكنها مهدت أيضًا لتحويل مصر، من خلال التغلغل المتزايد للمؤسسة الأمنية على حساب الجيش، إلى دولة بوليسية[2].

1- قنديل، ص 40-55.
2- قنديل، ص 55-91.

> يبين قنديل دور السادات في تحويل مسار حرب أكتوبر من نصر مؤكد إلى هزيمة «استراتيجية» بالتنسيق مع كيسنجر، حيث كان الهدف من منع الجيش من التقدم هو حرمانه من كسب أي أمجاد من انتصاره كيلا يغدو تهديدًا لتحالف الأجهزة السياسية والأمنية.

التحول التاريخي في تركيبة النظام الحاكم

يحكي الفصلان الثالث والرابع قصة توسع قوات الأمن الموالية سياسيا، والتحوّل القسري للجيش من مؤسسة ذات توجه حربي إلى مؤسسة اقتصادية في عهد السادات (1970-1981)، حيث كان هذا التحوّل نتاجًا للتكتيكات غير المألوفة التي اتبعها السادات في حرب 1973، بعد تصفية خصومه السياسيين، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية المتعددة تحت إدارة مركزية واحدة، ومضى السادات على خطى عبد الناصر الأخيرة في إبعاد الجيش عن السياسة، وتعزيز دور وزارة الداخلية على حسابه في الأدوار القمعية، من خلال تقصٍّ دقيق لمختلف الروايات والمذكرات العربية والأجنبية، كما يبين قنديل دور السادات في تحويل مسار حرب أكتوبر من نصر مؤكد إلى هزيمة «استراتيجية» بالتنسيق مع كيسنجر، حيث كان الهدف من منع الجيش من التقدم هو حرمانه من كسب أي أمجاد من انتصاره كيلا يغدو تهديدًا لتحالف الأجهزة السياسية والأمنية، كما يعزو قنديل اقتراب السادات من الولايات المتحدة بعد عام 1973 كخيار متعمد لمساعدة مصر على تقوية أجهزتها الأمنية على حساب جيشها، نفس التفسير ينطبق على سياسات السادات للتحرر الاقتصادي في ظل الانفتاح، حيث قدم السادات حوافز للنهوض الاقتصادي للرأسماليين السياسيين

من الحزب الوطني الديمقراطي لضمان ولائهم للنظام، في الوقت نفسه دفع السادات الجيش إلى الانخراط في القطاع الصناعي بعيدًا عن دوره المعتاد، لكنه ومن خلال سياسات الانفتاح، دمر موطئ قدمه الاقتصادي تدريجيا وباعه إلى الطبقة الرأسمالية السياسية.

هذه السياسات استمرت في عهد مبارك وزادت من تهميش دور الجيش، حيث انخفض الإنفاق العسكري من 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينيات إلى 2٪ فقط بحلول عام 2010.

يتتبع الفصلان الأخيران تطور المعترك المؤسسي حتى ثورة يناير 2011، إلى جانب لقطة مقرّبة للتوترات الاجتماعية التي أحدثتها السياسات الاقتصادية للسادات ومبارك، خلافًا لمرحلة حكم عبد الناصر، فإن من تبعه من الرؤساء لم يواجهوا منافسة مؤسسية حادة لقراراتهم، لكنهم كانوا أكثر عرضة لضغوط الفاعلين الخارجيين إقليميًا ودوليا، الخطر الوحيد لمبارك كان تنامي شعبية رئيس الأركان (ولاحقًا وزير الدفاع) عبد الحليم أبو غزالة داخل الجيش وبين عامة الشعب، إلى أن تمكن مبارك من عزله في 1989، ومن خلال هذا المنظور، يمكن فهم رغبة المؤسسة العسكرية في التعاون مع الجماهير للإطاحة بمبارك، وبالنسبة لقنديل، كانت الثورة بمثابة جولة جديدة أعادت تشكيل مجال القوى في مصر، وتكمن المهمة الأساسية في فهم تبعات عدم عودة الجيش إلى ثكناته بعد الثورة، ويعزو الكتاب عدم قدرة الجيش على الاستفراد بالحكم لخوفه من الاضطرابات الاقتصادية في حال محاولته اقتلاع الجهاز السياسي الأمني، ولغياب الإرادة أو الخيال السياسي من سلك الضباط لتوفير خارطة سياسية جديدة.[1]

1 - قنديل، ص 193-226.

دلالات وهوامش نظرية

تمكن قنديل من خلال كتابه من توفير قراءة بديلة لسلوك الجيش وفهم أفضل لمصالحه، بحيث يسلط الضوء على التفاصيل التاريخية لطريق مصر إلى الثورة بأسلوب واضح يمكن لأي مهتم في التاريخ السياسي الحديث لمصر أن يستمتع بقراءته، وفي كتابه اللاحق، ثالوث السلطة: الجيش والأمن والسياسة في تغيير النظام، يبين قنديل المسارات المختلفة التي نبعت من الاقتتال المؤسسي في كل من إيران وتركيا [1]، ومع ذلك؛ فإن النموذج الذي يقدمه قنديل يعتمد في بعض الأحيان بشكل مفرط على الصراع المؤسسي باعتباره المحرك الرئيسي للسياسة في مصر.

في سرد الكتاب، تبدو مصر معزولة تمامًا عن الاتجاهات الإقليمية والأيديولوجية والاقتصادية الأكبر، كتأثيرات القومية العربية، السياسة الاقتصادية للخليج، أو المشاعر المؤيدة للقضية الفلسطينية، ففي مقدمته، يشرح الكاتب رؤيته النظرية بأن هذه التأثيرات يجب أن تمر من خلال إحدى مؤسسات الحكم الثلاث[2] ، سواء في فهم قدرة النظام الاستبدادي في مصر على تخطي التحوّل الديموقراطي أو استمرارية المسار الثوري، فإن القوى الاقتصادية والإقليمية في النماذج التفسيرية الأخرى تحظى بمركزية أكبر[3].

أخيرًا؛ وفي الإطار المؤسسي للكتاب، فإن الكتاب لا يولي الحراك الشعبي تاريخيا كانتفاضة الخبز (1977)، أو حركة كفاية (2004)، أو الجمعية الوطنية للتغيير (2010)، أو الإخوان المسلمين، أو المجتمع المدني، القدر الكافي من الاهتمام، وهو ما قد يحد من فهم طبيعة مصالح هذه المؤسسات بحد ذاته.

1- Hazem Kandil, The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change (New York, NY: Oxford University Press, 2016).

2- يشرح قنديل هذه الرؤية بشكل بسيط في هامش المقدمة، ولكنه يتوسع فيها بمقدمة كتابه اللاحق.

3 - Lisa Blaydes, Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt (Cambridge: New York: Cambridge Univ. Press, 2010); Jamie Allinson, "Counter-Revolution as International Phenomenon: The Case of Egypt," Review of International Studies 45, no. 2 (April 2019): 320-44.

مراجعة كتاب ملاك مصر: قصة صعود الرأسمالية المصرية

مراجعة كتاب ملاك مصر: قصة صعود الرأسمالية المصرية

عمر سمير

كاتب وباحث في العلوم السياسية

يهدف هذا الكتاب وفق محرره محمد جاد تتبع قصة الصعود للنخب النيوليبرالية المسيطرة على الاقتصاد المصري الحالي، وكيف ساهمت الدولة والفساد كمكون بنيوي في ذلك، وهل يخدم النموذج الرأسمالي التنمية، أو هل هو ناجح حتى في توليد الدخل؟، وغيرها من الأسئلة التي يمكن أن تكون بداية نشاط بحثي مستقبلي يعيد السياسة لمرافقة الاقتصاد، ويخرج بنا من نطاق حديث المحللين الذي يحتفي بالنمو الاقتصادي، بغض النظر عن أسبابه، ودوافعه، ومن المستفيد منه[1].

يحاول الكتاب رسم صورة مبدئية عن التطورات التي حدثت في الاقتصاد المصري خلال القرنين الأخيرين مع التركيز على الخمسين عامًا الأخيرة، وكيف رسخت الرأسمالية أقدامها، منطلقًا من الحاجة إلى إعادة طرح سؤال قديم متجدد حول «من يملك مصر» في الوقت الراهن؟

وتحديدًا يسعى الباحثون المشاركون في الكتاب إلى تتبع قصة تطور الرأسمالية المصرية منذ حقبة الانفتاح الاقتصادي، وينقسم الكتاب

1 - محمد جاد، محرر، ملاك مصر: قصة صعود الرأسمالية المصرية، القاهرة: دار المرايا للانتاج الثقافي، ط1 2018، https://bit.ly/3JRseXH

لمسرحية خيالية بعنوان المحاكمة، هي عبارة عن سجالات بين أهم المفكرين الاقتصاديين العالميين والمصريين حول تحديد المسؤول عن الفقر والتخلف الاقتصادي المصري خلال العقود الماضية، يتخللها تحديد للمفاهيم المستخدمة في الكتاب.

يتبع هذه المحاكمة فصل تمهيدي بعنوان ديناميكيات الرأسمالية في مصر، ثم ثلاثة أقسام وسبعة فصول، القسم الأول تحت عنوان «صناعة الرغبة» والذي يرصد تطور آلة الدعاية الرأسمالية وقدرتها على إعادة تشكيل رغبات المستهلكين للسكن والغذاء في مصر وقدرتها على تحقيق التراكم الرأسمالي من وراء ذلك.

والقسم الثاني تحت عنوان «جراحة زرع الوجه» والذي يرصد حلول القطاع الخاص محل الدولة في صناعات مثل السيارات والمنسوجات مع تعميق التخلف وكذلك قطاع الاتصالات الذي تحقق فيه القلة أرباحًا خيالية بينما تظل السيطرة للدولة في جوانب محددة.

أما القسم الثالث فيأتي تحت عنوان «الريع والكازينو» والذي يتتبع تطور الرأسمالية في مجال الاستثمارات المالية والنفطية، وقدرة القطاع الخاص على تعظيم مكتسباته في هذين المجالين خلال العقود الأخيرة، وتحويل البلد لكارتلات مالية وريعية.

ديناميكيات الرأسمالية في مصر

يطرح محمد جاد كاتب الفصل تصورًا حول كيفية دوران الماكينة، وأين العطب ومن يستغل من؟ حيث يرى أن النظام في عهد محمد على حاول الوثب للحاق بركب التطور الرأسمالي الغربي، وتدخلت الدولة في عهده لتحديث الزراعة، وإنشاء الصناعات الحديثة، وفرضت الحماية التي تمنع المنافسة الأوروبية، لكي تضمن لصناعاتها الوليدة الاستمرار في النمو، كما سعى محمد علي إلى تخليق طبقة من كبار الملاك الزراعيين تكون عونًا له في حكمه، إلا أنه من جهة أخرى قضى عى طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة، وهي الطبقة التي أرست أصول الرأسمالية في أوروبا.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان حكم أسرة محمد على تحت إمرة الخديوي إسماعيل يواجه أزمة ديون متفاقمة، كانت هذه الأزمة هي البداية الفعلية لميلاد الرأسمالية المصرية في نظر بعض المؤرخين، حيث اضطر إسماعيل تحت ضغط الاحتياج للسيولة في 1871 لمنح حقوق ملكية الأراضي لكبار المزارعين مقابل تمويل الديون.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ساهم صعود الروح القومية في تحفيز البرجوازية المصرية على التطلع لتحديث الاقتصاد،وخلق أنماط من التراكم الرأسمالي أكثر ارتباطًا بالتصنيع، كان العنوان الأبرز لهذه التطلعات هو تأسيس بنك مصر في العشرينيات، عززت السياسات الحمائية للدولة المصرية خلال حقبة الثلاثينيات من فرص الصناعة المصرية في التطور. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، صارت النماذج التنموية والتحديثية الغربية هي المسارات المرسومة شبه الحتمية لمعظم البلدان الفقيرة، وبحسب جاد كان انقلاب يوليو 1952 أفضل تمهيد لإطلاق قوى التحديث في الاقتصاد المصري، فبعد سنوات من مقاومة البرلمان لتبعات الحد من الملكية الزراعية -لأن البرلمان كان يهيمن عليه طبقة من كبار الملاك الزراعيين- بدأت مصر في تنفيذ الإصلاح

> جاء رجال يوليو 1952 بطموحات مشابهة لما تطلعت إليه البرجوازية المصرية في بدايات القرن الماضي، من حيث دفع الصناعة نحو التمصر، وتبنى النظام رؤية تقوم على أن التصنيع مدخل رئيسي لتحقيق التقدم والتنمية.

الزراعي بأوامر القيادة الجديدة.

بصفة عامة جاء رجال يوليو 1952 بطموحات مشابهة لما تطلعت إليه البرجوازية المصرية في بدايات القرن الماضي، من حيث دفع الصناعة نحو التمصر، وتبنى النظام رؤية تقوم على أن التصنيع مدخل رئيسي لتحقيق التقدم والتنمية، الطبقة الحاكمة الجديدة رأت أن تحقيق هذه الرؤية يستلزم الإطاحة بالعديد من رموز تلك البرجوازية، وفي المقابل كان النظام يرتاب من النفوذ السياسي للرأسمالية الصناعية، وترسخت لديه رؤية بأن القطاع الخاص لا يميل للصناعات ذات الطابع التنموي، ويبحث عن الربح السريع.

وهنا جاءت قرارات تأميم البنك الأهلي وبنك مصر جناحي القوة المالية الرئيسين في مصر في 11 فبراير 1960، ما مثل نقطة التحول في تطور التحالف بين البرجوازية الصناعية المصرفية الكبيرة والجهاز العسكري.

بعد هزيمة المشروع الناصري في 1967، وبعد سنوات قلائل كانت الحكومة تحت حكم أنور السادات تستخدم للمرة الأولى تعبير «الانفتاح الاقتصادي» في بيانها في أبريل 1973، عندما تحدثت عن أن «سياسة الدولة تقوم على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي».

وانقلبت سياسة التصنيع لإحلال الواردات في الستينيات إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية في سنوات الانفتاح، عبر موجة طويلة من تفكيك منظومة الإنتاج الناصرية، والاتجاه بسفينة الاقتصاد إلى عالم السوق الحر، الذي تكتفي فيه الدولة بلعب دور المراقب، وترفع فيه الحواجز أمام دخول البضائع المستوردة والاستثمارات الأجنبية.

وعند التعرض لعهد مبارك يشير جاد إلى محاولة مصر تغيير مسار التطور الرأسمالي منذ حقبة الانفتاح متخلية عن نظرية التبعية، لتسعى وراء الاشتباك في المنافسة العالمية على تقسيم الأدوار في العمل والإنتاج، حيث سعى مبارك إلى

يشير جاد لغياب العدالة الجغرافية في توزيع التنمية الرأسمالية، حيث تتركز العمالة بكثافة في المدن الواقعة بالقرب من القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، تحديدًا في 6 أكتوبر، والعاشر من رمضان، والعبور، والسادات، وبرج العرب، أما المدن الصناعية الباقية، فنصيبها من العمال يقتصر على نحو 30٪ من مجمل العاملين في المدن والمناطق الصناعية والحرة.

تقديم حوافز للرأسمالية في الثمانينيات وفي التسعينيات عبر قوانين الاستثمار، ومن خلال توحيد ضريبة الدخل في 2005، وحوافز أخرى، متسائلًا هل ساعد ذلك مصر على اللحاق بركب الرأسمالية؟

ثم يجيب جاد عن هذا السؤال عبر تتبع ومقارنة مصير مصر مع زميلاتها في الصف الرأسمالي من الدول التي كانت في نفس مستوى الدخل في العام 1987، وكيف أصبحت في العام 2017 أي بعد 30 عامًا، مشيرًا إلى أن مصر كانت قابعة معظم الوقت تقريبًا في الشريحة الدنيا من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، بل وهبطت إلى شريحة الدخل الأدنى في بداية التسعينيات، بعد أزمة الثمانينيات المالية التي كادت تقود اقتصاد البلاد إلى الإفلاس.

في نفس الوقت صعدت المكسيك من الشريحة الدنيا في الطبقة الوسطى إلى الشريحة العليا خلال تلك الفترة، وحافظت البرازيل والأرجنتين على وضعيهما في الشريحة العليا من ذات الطبقة في معظم تلك الفترة، وكافحت دول آسيا لتخلق دخلًا كافيًا لأعداد سكانها المهول، فكان نجاح الصين في أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم كافيًا بالكاد لتنتقل من شريحة الدخل الدنيا إلى الشريحة العليا في الطبقة الوسطى، بينما تطورت كوريا الجنوبية، حيث الكثافة السكانية الأقل، من الشريحة العليا في الدخل المتوسط إلى شريحة الدخل المرتفع.

وكانت بولندا في 1987 عند نفس ترتيب مصر في الدخل، لكنها الآن بين بلدان الدخل المرتفع، وكذلك انتقلت تركيا وجنوب إفريقيا من نفس موقعنا إلى تصنيف بلدان الشريحة العليا في الدخل المتوسط.

ويعزي جاد التخلف المصري إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد المصري، حيث كان معدل النمو طوال العقود الماضية متذبذبًا، بسبب تأثر الاقتصاد القوي بتطورات أسعار الطاقة العالمية، سواء انتعاش الدخل القومي في

فترات ازدهار الأسعار (مثل الموجة التي تلت حرب 1973)، أو تضرره من الانخفاض القوي لهذه الأسعار (مثل ما جرى خلال الثمانينيات)، وهو ما يسلط الضوء على الطابع الريعي للاقتصاد، وما يثيره من معضلات في مواجهة التطور الرأسمالي في مصر، حيث إن الاعتماد على ريع النفط أحد العوامل التي تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية تهدد النمو الاقتصادي.

معضلة الاقتصاد المصري أنه ليس ثريّا بالموارد الريعية، مثل بلدان الخليج مثلا، كما أنه فشل في أن يلعب دورًا إنتاجيا متميزا يجعل له مكانة بين مصدري السلع للسوق العالمي، لذا؛ فقد هيمنت الصادرات البترولية عى علاقته بالعالم، وهنا يتساءل لماذا فشلنا إذاً في لعب دور إنتاجي متميز في السوق العالمي؟ ليجيب بأن الجزء الأكبر من المداخيل يذهب في الطلب الاستهلاكي، مع ضعف الاستثمار الذي لم يتجاوز 20% في المتوسط، بينما تحتاج مصر لمعدل 25% لفترة طويلة على الأقل للوصول لتنمية مستدامة.

كما يعكس مؤشر مكون رأس المال في الناتج أيضًا صورة للتأخر الإنتاجي، حيث تبدو البلاد متأخرة للغاية عالميا من حيث المكون التكنولوجي في الصادرات، كما أنها متأخرة عن زميلاتها في الإدخار الذي لم يتجاوز 10%، بينما يكاد يلامس 50% في بلدان مثل الصين. ليس أمرًا عجيبًا إذاً أن يعاني الاقتصاد المصري من عجز تجاري مزمن، طالما أنه خارج حدود هذه المنافسة الدولية على التكنولوجيا، ويسيطر عليه النمط الريعي بشكل كبير كمصدر لخلق الثروة.

ويهيمن الطابع الريعي على الاقتصاد في مجال العمل أيضًا، إذ إن الاحتياج القوي لبلدان الخليج للعمالة المصرية منذ الستينيات ساهم في خلق عوائد مرتفعة من تحويلات المصريين العاملين في بلاد النفط، وبحسب آخر تعداد، فإن عدد المقيمين في الخارج يبلغ نحو 9.4 مليون مصريا، النسبة الأكبر منهم يقيمون في البلدان العربية.

وإذا ما نظرنا إلى توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، سنجد أن جُل اهتمامه ينصب أيضًا عى النشاط البترولي، وهو أمر يؤثر في

عملية التنمية في مصر في مجملها، فرغم تزايده إلا أنه يقوم على استثمار كثيف لرأس المال، ضعيف في التشغيل، ولا يؤدي لخفض معدل البطالة.

يناقش جاد أيضا قيود النمو الرأسمالي، وفرص التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أنه لم يكن هناك ظروف مؤهلة لنمو مستدام سوى في الستينيات، حيث نمو إنتاجي وتصنيعي كبير، أما الطفرتان التاليتان في السبعينيات، والعقد الأول من الألفية الجديدة، فقد كانتا مبنيتن على قطاعات مؤهلة للتذبذب، مثل البترول (الذي يتأثر بالأسعار العالمية)، والسياحة والإنشاءات.

بينما طوال العقود التالية تراجعت الأنشطة الإنتاجية في الزراعة والصناعة لصالح نشاط التجارة والاستيراد والأنشطة الخدمية والريعية، على الرغم من توسع مصر في اتفاقيات تحرير التجارة خلال العقود الأخيرة، لكن هيكل الصادرات هيمنت عليه الصادرات النفطية، والصادرات منخفضة التكنولوجيا التي تمثل 90% من الصادرات المصنعة، وكان للانفتاح التجاري تأثير سلبي على الفقر والتوظيف.

ويشير جاد لأسباب مثل ضعف إنتاجية العمالة في القطاعات غير الرسمية، عجز الحماية الاجتماعية كمعضلة رأسمالية مصرية، وانسحاب الدولة تدريجيًا من الدور الإنتاجي لها منذ نكبة يونيو 1967، حيث بدأت في لعب دور المنظم والمحفز للاستثمار عبر القوانين والتشريعات وتوفير الأرض، ورغم التعديلات الكبيرة في قوانين الاستثمار في السبعينيات والثمانينيات إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال وأغلبها موجه لقطاعات ريعية ضعيفة التشغيل والإنتاجية.

يشير جاد بشكل غير مباشر لغياب فج للعدالة الجغرافية في توزيع التنمية الرأسمالية، فإذا نظرنا إلى المدن الصناعية، حيث تتركز العمالة بكثافة في المدن الواقعة بالقرب من القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، تحديدًا في 6 أكتوبر، والعاشر من رمضان، والعبور،

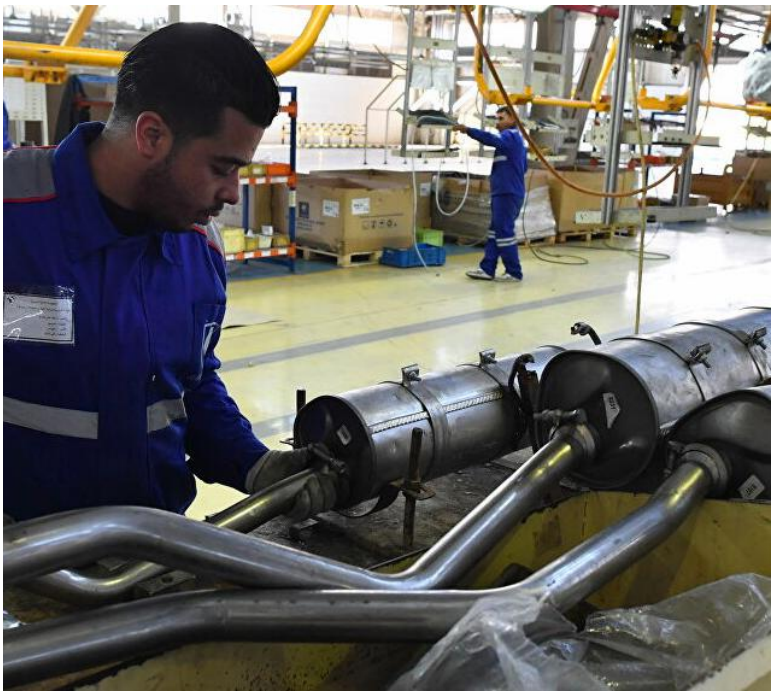

والسادات، وبرج العرب، أما المدن الصناعية الباقية وعددها حوالي 104 مدينة، فنصيبها من العمال يقتصر على نحو 30% من مجمل العاملين في المدن والمناطق الصناعية والحرة.

وحتى في المدن التي تتسم بكثافة التواجد العمالي، فإن هناك استغلال رأسمالي فج للعمال، إذ إن نصيب الأجور لصافي قيمة الإنتاج لا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 5%، وقد كان السخط على نمط التطور الرأسمالي في مصر وعدم عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، أحد محركات الثورة المصرية في 2011، حيث جاءت بعد سنوات من النمو الاقتصادي القوي، ولكن مع مستويات مرتفعة أيضًا من الفقر.

هناك أنماط أخرى من الاستغلال تحدث بسبب نمط عمل الرأسمالية ذاته، كأن تقوم سياسة الدولة مثلًا على تسليع السكن، لكي توفر لنفسها وللمستثمرين العقاريين فرصًا أفضل في الربح، على حساب فرص المواطنين في الحصول على هذه الخدمة الحيوية، أو أن يقوم النظام المالي بإتاحة الفرص لكبار المستثمرين للتهرب من الضرائب، بينما يلتزم صغار الموظفين قسرًا بسداد الضرائب من رواتبهم، وهذه سمات رأسمالية منتشرة في العالم تعاضد بعضها، وتمتلك آلة دعائية تشكل أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتضغط على الدول والمجتمعات بالاتفاقات التجارية غير العادلة، وبتضمين التحكيم كأولوية ضمن أي اتفاقات تجارية ثنائية أو متعددة، ما يسهم في تكريس نمط من الاستغلال يصعب مقاومته أو تفاديه[1].

1 - يمكنكم استكمال قراءة مراجعة مطولة لفصول الكتاب ضمن نسخة المقال على موقع المجلة.

خاتمة

يعد هذا الكتاب تشريحًا جيدًا لفهم تطورات الاقتصاد المصري عبر قرنين من الزمن، ويجيب على الكثير من الأسئلة الهامة التي تشغل بال أي مهتم بالاقتصاد السياسي المصري، ومحاولة فهم عدم نجاحه وتعثره في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات المالية والإنتاجية ومعضلاته الهيكلية المختلفة، ورغم انطلاق أغلب كُتابه وباحثيه من خلفيات يسارية ماركسية إلا أن هذه التحليلات تقوم على معطيات واقعية من بيانات وكتابات ونشرات معلوماتية وصحفية، صادرة عن المنظومة الرأسمالية للنظام المصري النيوليبرالي ذاته، وهو ما يعطي الكتاب مصداقية كبيرة.

كما تدحض فصول الكتاب العديد من الادعاءات الخاصة باستخدام الآلة الدعائية في تثبيت القناعات الشعبية بفشل القطاع العام وأهمية التحرير الاقتصادي والخصخصة ونجاحاتها الباهرة، وكذلك تدحض فكرة النجاح الذاتي والعصامي للنخب الرأسمالية المصرية، عبر تقديم الأدلة الواضحة على تزاوج السلطة والثروة التي قادت لبزوغ أنجم العديد من رموز هذه النخبة في العصور المختلفة.

يفتح الكتاب أذهان القراء على ضرورة فهم آليات سير ماكينة الاقتصاد المصري عكس عقارب ساعة مصالح أغلب المصريين، وعكس عجلة الزمن والمنطق القابل للإصلاح والتغيير، ويشير بشكل مباشر وغير مباشر إلى مكامن الخلل في المنظومة السائدة التي تعيد إنتاج التخلف والفقر والابتعاد عن العدالة التوزيعية أو التصحيحية في هياكل الاقتصاد المصري ومدخلاته ومخرجاته، منبّهًا الطبقات الدنيا والفقيرة أن تعي مصالحها بوضوح مثلما تفعل الطبقات المستفيدة من الأوضاع الحالية.

“يفتح الكتاب أذهان القراء على ضرورة فهم آليات سير ماكينة الاقتصاد المصري عكس عقارب ساعة مصالح أغلب المصريين، وعكس عجلة الزمن والمنطق القابل للإصلاح والتغيير، ويشير إلى مكامن الخلل في المنظومة السائدة التي تعيد إنتاج التخلف والفقر والابتعاد عن العدالة التوزيعية في هياكل الاقتصاد المصري، منبّهًا الطبقات الدنيا والفقيرة أن تعي مصالحها بوضوح مثلما تفعل الطبقات المستفيدة من الأوضاع الحالية.”

مراجعة كتـــاب توماس هوسكين: السيـــاسات القبلية في الحدود بين مصر وليبيا

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية

هـذا الكتـاب المنشـور باللغـة الإنجليزيـة في عـام 2019، هـو ثمـرة أعمـال الباحـث تومـاس هوسـكين عــن قبائــل أولاد علــي في المنطقــة الحدوديــة بيـن مصـر وليبيـا[1] ، التـي بـدأت بدراسـته الاقتصـاد البــدوي في قريــة القصــر بمرســى مطــروح عــام 1994، وصــولًا إلــى رســالته للدكتــوراه في عــام 2006، عـن العلاقـة بيـن خبـراء التنمية والسياسـة المحليـة، وانتهـاءً بعملـه ضمـن مشـروع لدراسـة الأشــكال الناشــئة للحكــم غيــر الحكومــي في الأراضــي الحدوديــة بالقــارة الأفريقيــة، باعتبارهــا مناطـق تتحـدى فيهـا الحقائـق العابـرة للحـدود مفاهيـم الدولـة عـن السـيادة والمواطنـة.

وقـد جـاء الكتـاب كثمـرة لهـذا المشـروع، حيـث عمـل هوسـكين كمستشـار للأمـم المتحـدة ووزارة الخارجيــة الألمانيــة في عامــي 2011 و 2012، كمـا شـارك في نقاشـات عقدتهـا الاسـتخبارات الألمانيـة لتقييـم التطـورات السياسـية في ليبيـا.

يهـدف الكتـاب الـذي يتكـون مـن سـتة فصـول إلـى تقديـم وصـف وتحليـل للسياسـات القبليـة والروابـط الاجتماعيـة والاقتصاديـة والدينيـة لبـدو أولاد علـي، مـن خـلال بحـث ثلاثـة قضايـا تشـمل: السياسـات القبليـة العابـرة للحـدود، واقتصـاد

1 - Tribal Politics in the Borderland of Egypt and Libya, Thomas Hüsken, 2019.

المناطق الحدودية بين مصر وليبيا، وأخيرًا؛ تحدي السياسة القبلية من قبل التيارات الإسلامية.

وقد جاء الفصل الأول كمقدمة أشار خلالها هوسكين إلى اعتماده على ثلاثة مفاهيم نظرية، وهي:

- مفهوم الهيراركية (التراتبية) الذي يشير إلى السمات المركزية للأنظمة السياسية المعاصرة.
- حدود الدولة كمساحات انتقالية وليس باعتبارها حواجز.
- مفهوم «الفاعلين المحليين» الذي يعتبر أن السياسيين المحليين هم «منتجو النظام»، ويؤكد على أهمية الفاعل المحلي في عمليات التفاوض والصراعات حول أي نظام سياسي يتم إنشاؤه.

وقد نوه هوسكين إلى أن الحصول على إذن رسمي بمصر للقيام بأعمال بحثية هو أمر مستحيل لعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيين الأجانب والمصريين، وقد تغلب على ذلك عبر السفر الدوري إلى مرسى مطروح بتأشيرة سياحية رفقة خطاب توصية من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي الممولة لمشروعه البحثي، وبناء علاقة ودية مع عدد من شيوخ القبائل والسياسيين المحليين في مصر وليبيا، حيث ضمنوه لاحقًا لدى السلطات الأمنية في البلدين.

وقد تناول الفصل الثاني المنهجية المطبقة والأساس التجريبي للكتاب، والمشاكل التي تواجه العمل الميداني في أوقات الاضطرابات، وأشار هوسكين إلى أنه لإتمام الكتاب قد أجرى 91 مقابلة مع زعماء قبائل وسياسيين وعناصر استخبارات وجيش وشرطة ومهربين وأكاديميين ودعاة وغيرهم.

جذور قبائل أولاد علي وحجم انتشارهم

تناول الفصل الثالث تاريخ المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا، والمؤلفات الأكاديمية الموجودة حول أولاد علي، وأشار إلى أنها قبائل عربية تتنسب إلى السعادي من بني سليم، حيث قدموا إلى شمال أفريقيا خلال الفتوحات الإسلامية، ويتشكلون من خمس قبائل فرعية من أبرزهم (أولاد علي الأبيض بفرعيهم أولاد خروف والصناقرة، وأولاد علي الأحمر بفرعيهم القناشات والعشيبات). عاش أولاد علي في منطقة برقة شرق ليبيا، إلى أن أجبرتهم قبيلة العبيدات قبل 200 سنة على الانتقال شرقًا إلى مصر، حيث يتمركزون حاليًا على ساحل البحر الأبيض المتوسط من الحمام إلى السلوم بطول 500 كم، فضلًا عن التواجد في الفيوم وواحة سيوة، ويمثل أولاد علي 85٪ من سكان محافظة مرسى مطروح الذين يتراوح عددهم من نصف إلى مليون نسمة، أما في ليبيا فيتواجد أولاد علي في مدينة طبرق، ولهم بعض الامتدادات في مدينتي درنة والبيضاء، ويقدر عددهم بقرابة 150 ألف نسمة أغلبهم من قبيلة القطعان.

وأشار هوسكين إلى أن البدو في المناطق الحدودية بمصر لا يمتلكون عقودًا رسمية تثبت ملكية الأرض التي يعيشون عليها، لأن الدولة تمتلك جميع الأراضي الصحراوية، بينما في ليبيا خلال عهد القذافي أتيح لهم شراء الأراضي بشكل رسمي.

ويضيف أن أولاد علي ينظرون إلى المصريين على أنهم فلاحون أو «حضر» من سكان المدن يمتد نسلهم إلى الفراعنة، كما ينظرون إلى الأراضي الحدودية باعتبارها سلسلة متصلة اجتماعية وليست فضاءً تقسمه حدود دولية بين دولتين مختلفتين، ولذا كانت صور القذافي توجد بجوار صور حسني مبارك في معظم المقاهي التي يملكها أولاد علي في مصر.

عاش أولاد علي في منطقة برقة شرق ليبيا، إلى أن أجبرتهم قبيلة العبيدات قبل 200 سنة على الانتقال شرقًا إلى مصر، حيث يتمركزون حاليًا على ساحل البحر الأبيض المتوسط من الحمام إلى السلوم بطول 500 كم، فضلًا عن التواجد في الفيوم وواحة سيوة، ويمثل أولاد علي 85٪ من سكان محافظة مرسى مطروح الذين يتراوح عددهم من نصف إلى مليون نسمة.

العلاقة بين قبائل أولاد علي والسلطة في مصر وليبيا

كان أولاد علي جزءًا من الطريقة السنوسية التي أسسها محمد بن علي السنوسي في عام 1843، وانتشرت في برقة وغرب مصر وصولًا إلى تشاد والسودان، وفي عام 1911 شارك أولاد علي في الحرب ضد الإيطاليين في ليبيا، ثم ضد البريطانيين في الصحراء الغربية بمصر خلال الحرب العالمية الأولى.

وقد جلب الإيطاليون والبريطانيون تغييرات إدارية قسمت أراضي أولاد علي بين مصر المحتلة من بريطانيا وبرقة المحتلة من إيطاليا، ثم واصلت الحكومة المصرية العمل وفق نمط نقاط التفتيش والجمارك، وقد جرت معارك الحرب العالمية الثانية بين الجيش الألماني بقيادة روميل والبريطانيين في أراضي أولاد علي، مما دمر مزارعهم وقتل ماشيتهم، وانتشرت الألغام في ديارهم، مما دفع العديد منهم للهجرة إلى وادي النيل والإسكندرية.

وقد اتبع أولاد علي المنطق التاريخي للحكم الوسيط في المنطقة الحدودية عبر التحالف مع شريك قوي في الحكومة المركزية من أجل الحصول على الخدمات والنفوذ المحلي مقابل الولاء، ففي مصر انخرط رموز أولاد علي في الحزب الوطني

> انخرط رموز أولاد علي في الحزب الوطني في عهد مبارك، في حين حرصت الدولة على حكم المنطقة بواسطة لواءات من الجيش شغلوا منصب المحافظ، مع ترك مساحات واسعة للبدو لتسيير أمورهم الحياتية، وصولًا إلى اعتماد القانون العرفي في حل مشاكلهم بعيدًا عن قوانين الدولة طالما لم تخرج الأمور عن السيطرة.

في عهد مبارك، في حين حرصت الدولة على حكم المنطقة بواسطة لواءات من الجيش شغلوا منصب المحافظ، مع ترك مساحات واسعة للبدو لتسيير أمورهم الحياتية، وصولًا إلى اعتماد القانون العرفي في حل مشاكلهم بعيدًا عن قوانين الدولة طالما لم تخرج الأمور عن السيطرة.

وفي ليبيا اضطر القذافي في ظل عدم قدرته على تطبيق مرسومه بإلغاء القبيلة كوحدة قانونية في بداية حكمه إلى اللجوء لدمج القبائل في نظامه، وتحويل النخب القبلية إلى شركاء له، وقد استثمر القذافي قدرًا كبيرًا من الأموال في خلق ولاء له لدى قبائل أولاد علي في مصر عبر تسهيل التجارة والاستثمار في الفنادق والشركات المملوكة لهم، وغض الطرف عن التهريب عبر الحدود، وتمويل الحملات الانتخابية في مجلس الشعب المصري للمرشحين من أولاد علي.

لكن الملفت أن أعدادًا كبيرة من أولاد علي دعموا الثورة ضد القذافي، ونقلوا الأسلحة من السودان إلى ليبيا بموافقة الجيش المصري، وذلك لأنهم رأوا أن القذافي سيبيد الليبيين انتقامًا من اندلاع الثورة ضده، فتبنوا ضرورة الخلاص منه.

الفصل الرابع الذي ناقش الجهات المحلية وقوة القرابة باعتبارها المورد الاجتماعي الرئيسي لأولاد علي، أشار إلى أنهم تمكنوا من الحفاظ على سيادتهم المحلية بجوار الدولة وليس ضدها، وسايروا الأنظمة الحاكمة دون أن يصبحوا دمى تابعة لها، وقد استعرض المؤلف سيرة الشيخ مفتاح شيخ قبيلة القنيشات الذي تولى منصب سكرتير الحزب الوطني بمرسى مطروح، وكيف وظف ذلك لخدمة القبائل عبر الاستفادة من الدولة في تدشين مستشفيات ومدارس وبنية تحتية دون أن يصطدم بمصالحها.

اقتصاد التهريب عبر الحدود وأشكاله

تناول الفصل الخامس «ممارسة التهريب وثقافته» كممارسة اقتصادية متأصلة في الترابط الاجتماعي والسياسي والثقافي الأوسع للمنطقة الحدودية، ويعتبر تجار أولاد علي جزءً من الممر التجاري لشمال غرب إفريقيا، الذي يربط بين دول ومناطق متنوعة مثل غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، وممر جنوبي يربط من تشاد والنيجر مع السودان وليبيا ومصر، وتمتد أعمالهم إلى شمال سيناء وفلسطين المحتلة بالتنسيق مع قبيلة الترابين.

وقد اشتغل أولاد علي بنهاية الحرب العالمية الثانية في بيع مخلفات الحرب والخردة، وهو ما اعتبرته بريطانيا نشاطًا محظورًا، فبرز التهريب للتحايل على القيود البريطانية، ومع الطفرة النفطية في ليبيا خلال ستينيات القرن الماضي، وانتشار الطلب على اللحوم في ليبيا بأسعار باهظة، ظهر تهريب الأغنام من مصر إلى ليبيا، كما بدأ تهريب أجهزة الراديو والكاميرات والسجائر والملابس والعطور من ليبيا إلى مصر للاستفادة من فارق الأسعار.

وفي ظل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وهيمنة المستثمرين المصريين من وادي النيل على قطاع السياحة الذي ازدهر في عهد مبارك، وانتشار العمال من الصعيد في قطاع البناء والأعمال الحرفية، أصبح التهريب مهنة منتشرة بين شباب أولاد علي، وبرز «سوق ليبيا» في مرسى مطروح كمقر لبيع السلع المهربة.

وتقتصر أعمال التهريب الميدانية على شباب تتراوح أعمارهم بين 17 و 40 سنة، في حين يشرف الكبار على استثمار عوائد التهريب في أنشطة مشروعة وفض المنازعات، ويتم التهريب عبر الصحراء ومن خلال البحر المتوسط، فيما يوجد العديد من الضباط المصريين على كشوف رواتب المهربين، بينما الضباط على الجانب الليبي ينتمون إلى العشائر المنخرطة في التهريب ويساهمون فيه.

انتشار الفكر السلفي بين أولاد علي

ضمن دراسة مدى قوة الروابط بين القبلية والتنظيمات الجهادية جاء الفصل السادس بعنوان «القبائل والإسلام السياسي»، وخلص إلى أن الإسلاميين أسسوا شبكة عابرة للحدود تربط الإسلاميين القبليين وغير القبليين المصريين بزملائهم في ليبيا، لكنهم واجهوا مقاومة من السياسيين القبليين، ورجال الأعمال المشتغلين بالسياسة في المنطقة الحدودية.

وفيما عانى (الإخوان المسلمون) من صعوبات في الانتشار بالمناطق الحدودية نظرًا لأن معظم كوادرهم لا ينتمون إلى أولاد علي، فقد انتشر الفكر السلفي، وقد تناول الكتاب تأثير اثنين من الدعاة السلفيين هما الشيخ «محمد» إمام مسجد السلام في مرسى مطروح، وهو شيخ من مدينة الإسكندرية تولى إمامة المسجد المذكور في عام 1989، وتمكن من جذب الشباب البدو غير المتزوجين بأعداد كبيرة، ونجح في التوسط لحل النزاعات، أما الشخص الثاني فهو من أولاد علي، ويدعى الشيخ «عثمان»، لكن وقف الانتماء القبلي كعقبة أمام انتشاره وسط القبائل الأخرى، وشارك الاثنان ودعاة آخرون في عقد محاكم

> عادت سلطة السياسيين القبليين مجددًا مع وصول السيسي للحكم، وتكوينهم لشراكة معه، حيث طلب السيسي منهم الولاء السياسي لنظامه مقابل التعهد بعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود التي تخص قبيلة أولاد علي طالما أنهم يضمنون تنظيمها وبقائها ضمن حدود معينة.

شرعية لحل النزاعات بدلًا من الاحتكام للعرف أو قوانين الدولة، ولعب السلفيون دورًا في تغيير بعض العادات البدوية مثل الاستشفاء بالموتى وتعليق التمائم، كما انتشر النقاب بين النساء، وتراجع التدين الصوفي أمام الفكر السلفي.

وعزا هوسكين انتشار السلفيين في المناطق الحدودية إلى التغيرات المجتمعية مثل التحضر وتغيير الأنماط الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع البدوي، وتغير العلاقات بين الأجيال حيث لا تسمح المجالس القبلية للشباب بإبداء الرأي أو الحديث في وجود الكبار، بينما مثلت المساجد منصات للتعبير عن ذواتهم.

وقد مثل فوز حزب النور السلفي بحصة المقاعد المخصصة لأولاد علي في محافظة مطروح في انتخابات 2011 هزيمة مدوية للسياسيين القبليين المرتبطين بنظام مبارك، لكن سلطة هؤلاء السياسيين القبليين التي يستمدونها من النظر إلى الهوية القبلية والقرابة باعتبارها الملاذ العملي والمرجعية لأولاد علي، عادت مجددًا مع وصول السيسي للحكم، وتكوينهم لشراكة معه، حيث طلب السيسي منهم الولاء السياسي لنظامه مقابل التعهد بعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود التي تخص القبيلة طالما أنهم يضمنون تنظيمها وبقائها ضمن حدود معينة.

مراجعة كتاب إيمانويل ماركس: البدو في جبال سيناء

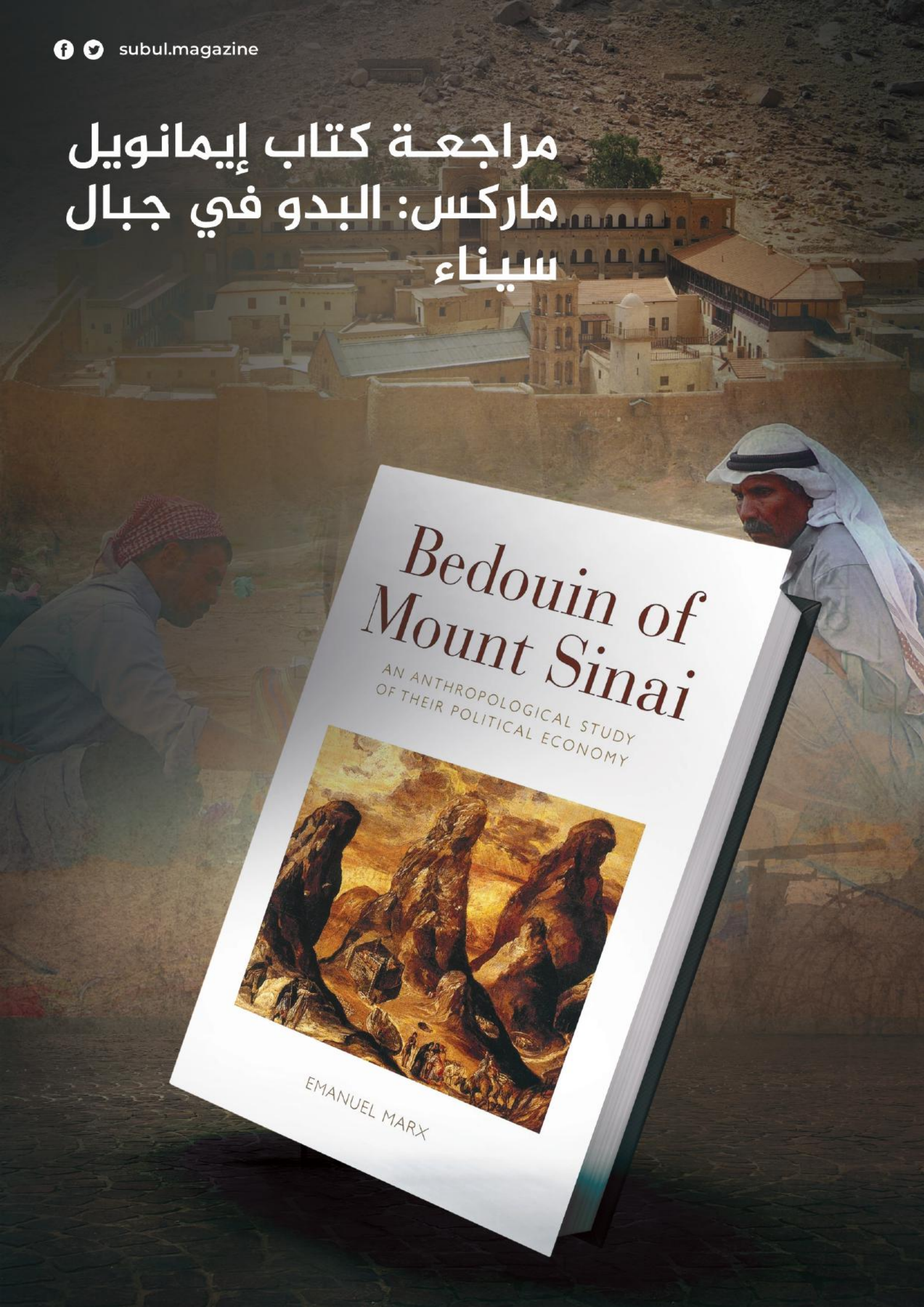

مراجعة كتاب إيمانويل ماركس: البدو في جبال سيناء

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA بجامعة صباح الدين زعيم وبمنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

تناول إيمانويل ماركس Emanuel Marx في كتابه (البدو في جبال سيناء - Bedouin of Mount Sinai) نمط حياة القبائل البدوية ومعيشتهم من منظور أنثروبولوجي، وركز على الاقتصاد السياسي للمجتمع البدوي في سيناء، وعلى وجه الخصوص القبائل التي تسكن في وسط وجنوب سيناء كنموذج لدراسة سلوكهم. إيمانويل ماركس هو عالم أنثروبولوجي ألماني المولد، لكنه يحمل الجنسية «الإسرائيلية»، حيث يعمل كأستاذ في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة تل أبيب، يتميز إيمانويل في أبحاثه باعتماده على الدراسات الميدانية، إذ كانت رسالة الدكتوراه الخاصة به عن قبائل وبدو النقب جنوب فلسطين المحتلة، وقد عمل على دراستهم بشكل ميداني لمدة 18 شهرًا بين عامي 1960 و1963، وهو الأمر الذي أكسبه خبرة في فهم البدو بشكل عميق، كما عمل

إيمانويل مع الإدارات الميدانية «الاسرائيلية» في الجنوب المحتل لتعزيز وضع السياسات المناسبة في التعامل مع البدو واللاجئين الفلسطينيين.

تردد إيمانويل على سيناء في زيارات متفرقة بعد احتلال «إسرائيل» لها، وذلك بين عامي 1972 - 1982، حيث أقام في سيناء نحو 12 شهرًا بشكل متقطع، وذلك لتطوير زاوية البحث والتي ركز فيها على الاقتصاد السياسي للبدو، خلص فيها إلى أن مفتاح فهم البدو يكمن في دراسة هجرة اليد العاملة.

وفي عام 2009 زار سانت كاترين وسط سيناء، وكانت زيارة مهمة، حيث قام بتدوين ملاحظات على التغيرات التي طرأت على بدو سيناء والتي وصفها بـ(التغيرات الدراماتيكية)، وكان يركز بشكل أساسي على دراسة انعكاس السياسات الاقتصادية العالمية والإقليمية على سلوك البدو، ودرس كذلك ممارسات الدولة وسياساتها في حكم البدو أو سوء إدارتهم، وكيف انعكس ذلك على اكتساب البدو لطرق وأساليب مختلفة لكسب رزقهم.

العيش على هامش الدولة

في السابق كانت قبائل سيناء تعتمد على ما تنتجه من اللحوم والصوف والمنتجات الحيوانية والزراعية المختلفة للمتاجرة بها، بجانب بعض المهن الرئيسية كنقل البضائع والسياح بالجمال، لكن مع دخول استثمارات الدولة المصرية أصبحت المدن التي اكتظت بالسكان تعتمد بشكل أكبر على موردين وتجار كبار من خارج سيناء، فيما أصبحت منتجات القبائل تذهب في إطار الاستخدام الشخصي والاكتفاء الذاتي الأسري، أو ضمن دائرة الاقتصاد الصغير خارج إطار الدولة والحكومة.

وبالرغم من إنتاج البدو إلا أنه لم يعد يكفيهم للاستغناء عن الدولة وخدماتها، فالمهن التي تعتمد عليها القبائل غير مستقرة لاعتبارات تتعلق بالمناخ والفصول الأربعة، والمحددات التي تضعها الدولة في سياساتها الاقتصادية بالمنطقة، والتي غالبًا ما تستثني القبائل منها، أو تضعهم في إطارات صغيرة ومحددة، وليس في هيئة تشاركية أو رئيسية، على سبيل المثال؛ عندما يتم بناء فندق كبير أو مصنع يتم الاعتماد بصورة رئيسية على عمال من محافظات من خارج سيناء، حيث يتوفر عندهم المهارة والخبرة والتدريب اللازمين لتشغيل المشروع، فيما تبقى بعض المهام والوظائف المحدودة لبدو سيناء.

تسعى القبائل إلى توفير مصدر رزق ثابت تستطيع الاعتماد عليه، لذلك تعمل على إيجاد مصدر رزق يعوض حالة التهميش التي تعاني منها، وهو غالبًا ما يحدث خارج المنظومة الاقتصادية والتنموية التي تنشئها الدولة ورجال الأعمال، ويعد التهريب بشتى أنواعه أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها كمصدر دخل، يتبعها ما تنتجه المزارع والحيوانات والترابط الأسري والقبلي، والمقصود بالترابط الأسري هنا هو التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء داخل القبيلة وبطونها.

أشار إيمانويل إلى أن عدم توفير خدمات مناسبة وأساسية للبدو خلال سيطرة كلا من مصر و«اسرائيل» على المنطقة، جعل بدو سيناء يعيشون نمط حياة قاس، هذا بخلاف تأثير الحرب والصراعات المتكررة عليهم، فقد دفعت الحرب أفراد القبائل إلى الاعتماد الذاتي على مواردهم المحدودة، والعمل على تنميتها، مع تكاتف أفراد القبائل مع بعضهم البعض لتغطية الاحتياجات الأساسية لمن تضرر بشكل كبير، وغالبا ما يقوم بهذا الدور رجال الأعمال، أو التجار الكبار ضمن أفراد القبيلة.

امتهن بعض بدو جنوب سيناء مهنة

التهريب والتجارة بالمخدرات منذ خمسينيات القرن الماضي، ثم توقفت أعمالهم بعد احتلال «اسرائيل» لسيناء، حيث كان التحرك والتنقل داخل سيناء خطيرًا للغاية، فضلًا عن الانتقال من سيناء إلى محافظات غرب قناة السويس، فخلال حرب الاستنزاف كان يتم تقييم أي تحركات غير اعتيادية باعتبارها هدفًا عسكريًا أو استخباريًا وليس هدفًا مدنيًا، لذلك عمل معظمهم في المشاريع التي أطلقتها «إسرائيل» في مدن جنوب سيناء كعمال، فيما انصرف بعضهم إلى الاعتماد على ما تنتجه مزارعه وبساتينه[1].

أما في شمال سيناء فقد تعلم السكان الزراعة بالتنقيط وبناء المساكن بالطرق الحديثة من خلال عملهم مع «الإسرائيليين»، أو في مشاريعهم داخل فلسطين المحتلة، وهو ما ساهم في استيعاب مرحلي للقبائل في الفترة الممتدة من (1967 حتى 1982)، فيما أكسبهم ذلك مهارات مناسبة في التكيف مع الظروف القاسية، ومع ذلك يسهل تمييز البدو عن سكان المدن في سيناء، حيث يفتقر أغلبهم للتعليم العالي والتدريب المهني في ظل الغياب شبه التام للخدمات والبنى التحتية التي لا توفرها الدولة بشكل عام.

كما تحدث إيمانويل عن أهمية قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد المحلي لبدو وقبائل سيناء، حيث دون العديد من ملاحظاته خلال استقراره في منطقة دير سانت كاترين، باعتباره موقعًا سياحيًا دوليًا يزوره يوميًا نحو ألف شخص من جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا، وأشار إلى أن الاعتماد على السياحة الخارجية هو العنصر الأهم، وذلك بعد توقف السياحة الداخلية بين القبائل التي كانت نمطًا هامًا في الحياة البدوية، ومصدرًا لاكتساب الرزق في السابق، حيث كانت تنظم قوافل «الحج القبلية»، وهي عبارة عن مزارات للقبور والقديسين والجدود، فيما اقتصرت حاليًا على رحلات شخصية محدودة وليست لها طابع جماعي كما في السابق، حيث كان بالإمكان تحقيق مكاسب تجارية منها.

1 - Marx, Emanuel. Bedouin of Mount Sinai: An anthropological study of their political economy. Berghahn Books, 2013. P 38 – 46

التهريب وتجارة المخـــــــدرات

أشار إيمانويل إلى الدور المحوري الذي تلعبه تجارة المخدرات في ازدهار حياة بعض القبائل وسكان المدن مع تنامي البطالة وانعدام فرص العمل المناسبة للبدو، يبيع البدو «الحشيش» للمصريين فيما يبيعون أنواع أخرى للسياح ونزلاء الفنادق، وهو ما صرف جزءً من البدو عن رعاية قطعان الماعز، والاهتمام ببساتينهم في الجبال التي جف جزء كبير منها بسبب الإهمال، ورغم الحياة القاسية لا يزال جزء من البدو يهتم ببساتينه باعتبارها مصدرًا هامًا للغذاء، أو باعتبارها تقليدًا عائليًا متوارثًا، أو لتوقع بعض البدو المزيد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، كما أثر هذا على نمط الحياة اليومية للرجل والمرأة حيث يقضون جزءً كبيرًا من وقتهم في المنزل، كما انعكس هذا التغيير في شكل أزيائهم في الأماكن العامة ومهارات التواصل.

استثمر العديد من تجار المخدرات ومهربيها في زراعة الخضروات والتبغ للتجارة البينية فيما بينهم، وكلما زادت القيوض المحلية والإقليمية في

التجارة وحركة المخدرات أو تجدد الصراعات رجع البدو إلى زراعة ما يكفيهم من احتياجاتهم الأساسية كما حدث في التسعينيات، فيما لا يزال هناك عدد قليل ومحدود ممن يزرعون ليبيعوا منتجاتهم في جنوب سيناء، بينما الأصل هو أن يبيع البدو الفائض فقط من زراعتهم كالخضروات والفواكه للغير وهي كميات محدودة. يعيش البدو في كثافة سكانية منخفضة، وفي ظروف اقتصادية وسياسية متقلبة بشكل كبير، أجبرت هذه الظروف البدو على التكيف باستمرار مع المتطلبات الجديدة، والتحول من مصدر رزق إلى آخر، ووصف إيمانويل حياة البدو بأنها عبارة عن «سلسلة لا نهاية لها من التكيف مع الظروف المتغيرة السريعة»، وهو ما يجعلهم يبذلون جهدًا كبيرًا للحفاظ على نظام معقد من الضمان والتكافل الاجتماعي.

ذكر إيمانويل أن بداية تهريب الحشيش والأفيون كانت في الخمسينيات من القرن الماضي، عندها بدأت تجارة المخدرات تساهم في اقتصاد البدو لتصبح أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، الأمر الذي خلق حوافز لرفع معايير الاستهلاك، فيما ازدادت هجرة اليد العاملة

> **يعيش البدو في كثافة سكانية منخفضة، وفي ظروف اقتصادية وسياسية متقلبة بشكل كبير، ما يجبرهم على التكيف باستمرار مع المتطلبات الجديدة، والتحول من مصدر رزق إلى آخر، لتصبح حياتهم عبارة عن «سلسلة لا نهاية لها من التكيف مع الظروف المتغيرة السريعة».**

بشكل أكبر وقت الاحتلال «الإسرائيلي» لسيناء، وأشار إلى أن ذلك يرجع إلى أربع أسباب رئيسية في نظره[1]، وهي:

1- انخفاض تهريب المخدرات نتيجة المخاطر الكبيرة وقتها بسبب الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل».

2- توفر العمل في المنشآت النفطية ومجال البناء في سيناء، والذي كان في السابق حكرًا بشكل أساسي على العمالة المصرية القادمة من خارج سيناء.

3- المبادرات الاقتصادية الاستعمارية «الإسرائيلية» وما سببته من توفير فرص عمل جديدة في سيناء.

4- إغلاق السوق المصري أمام منتجات حدائق البدو، وبالتالي أصبح من الضروري عليهم البحث عن دخل بديل، على الرغم من العثور على عمل إلا أن التنقل لم يكن أمرًا سهلًا، وهو ما دفع البدو العاملين إلى العمل لمدة ستة إلى عشرة أسابيع ثم يقضون ما بين أسبوعين إلى أربعة أسابيع في المنزل.

قال إيمانويل أن تهريب الحشيش أصبح سمة رئيسية ودائمة لاقتصاد بدو جنوب سيناء في الخمسينيات والستينيات، ومرة أخرى في الثمانينيات، مفسرًا ذلك بأن البدو يعتبر تهريب الحشيش وغيره من المخدرات عملاً اقتصاديًا مشروعًا وليس نشاطًا إجراميًا بسبب عدم احترام الدولة نفسها للقوانين، ووصفه بـ»الاعتقاد الراسخ»، حيث يلاحظ البدو الذين ينتقلون إلى داخل المدن المصرية انتشار الحشيش وتعاطيه دون وجود قيود حازمة كافية.

ويمكن تفسير ذلك لاعتبارات تتعلق بتعامل الدولة المصرية وأجهزتها مع البدو كمواطنين درجة ثانية، فيما يعتقد بعض البدو أن تعامل الدولة مع تجارة المخدرات بشكل حازم في بعض الفترات يرجع لأسباب سياسية وأمنية مرتبطة بعمليات التهريب مع قطاع غزة وليس من أجل منع تجارة المخدرات ذاتها[2].

خاتمة

فرضت الطبيعة الأمنية للمنطقة التي يعيشها سكان وقبائل سيناء سمتًا وسلوكًا حادًا على طبائع البدو، تمتد بعض القبائل السيناوية إلى داخل قطاع غزة وفلسطين المحتلة، وهي حدود يغلب عليها طبيعة أمنية حساسة.

تميل الحكومات في التعامل مع القبائل (البدو الرحل) على أنها مشكلة اجتماعية، ويفسرون أسلوب حياتهم البدوي على أنه خالٍ من الالتزامات المدنية، مثل الخدمة

1 - Marx, Emanuel. Bedouin of Mount Sinai: An anthropological study of their political economy. Berghahn Books, 2013. P 88
2 - Marx, Emanuel. Bedouin of Mount Sinai: An anthropological study of their political economy. Berghahn Books, 2013. P 103

العسكرية ودفع الضرائب، وهي مفاهيم لها ارتباط بالحكام الاستعماريين الأوروبيين والدول القومية الحديثة، ويعود هذا التحيز في المقام الأول إلى الصعوبات العملية في الإشراف المنتظم على السكان الرحل دون عنوان ثابت، حيث يسمح هذا التنقل لبعض البدو بالتنصل من التزاماتهم تجاه الدولة (على الأقل لفترة من الوقت)، ما يجعل الدولة تنظر لهم على أنهم مواطنون سيئون، أو أنهم غير منتجين، وبتفسير آخر وصفه إيمانويل بعبارة «أنهم لا يدخلون في العجلة الاقتصادية للدولة[3]»، لذا تتعامل معهم كمواطنين درجة ثانية، ولا تقدم لهم الخدمات كاملة حتى لا يستغلونها في تعزيز قوتهم، وهو ما يدفع الحكومات إلى معاملة البدو كما لو كانت مجموعات مستقلة، تتخيلهم الحكومة مجتمعًا مغلقًا.

وفي ظل تنامي الحساسيات الأمنية في منطقة سيناء تندفع الأجهزة الأمنية إلى تفسير هذا الاستقلال بأنه حالة من التمرد، وبأنه نمط حياة خارج الدولة يجب إدخاله وإخضاعه لنفوذ وسيطرة الدولة، والحقيقة هي أن نمط حياة البدو بهذا الشكل له عوامل خارجية مؤثرة أكبر من العوامل الداخلية المرتبطة بشكل أساسي بسياسات التنمية التي تنفذها الدولة في سيناء.

وكذلك الأمر بالنسبة لتطور نمط الصراعات المستمر دون توقف، حيث كثرة الحروب والصراعات في فلسطين وقطاع غزة التي غالبًا ما تكون سيناء بحكم موقعها الجغرافي طرفًا فيها، وهو ما جعل سكان سيناء وقبائلها يتأقلمون مع الظروف الصعبة والاستثنائية، لذلك فإن من الطبيعي أن نجد عندهم خاصيتين مهمتين في سلوكهم فيما يتعلق بالاقتصاد والمعيشة: الأول؛ تأقلمهم وتكيفهم مع التغيرات الصعبة، والثاني؛ استعدادهم لاستغلال الفرص مهما كانت خطورتها من أجل توفير دخل يكفي لفترات طويلة من الزمن.

> **تميل الحكومات في التعامل مع القبائل على أنهم مشكلة اجتماعية، ويفسرون أسلوب حياتهم البدوي على أنه خالٍ من الالتزامات المدنية، ويعود هذا التحيز في المقام الأول إلى الصعوبات العملية في الإشراف المنتظم على السكان الرحل دون عنوان ثابت، ما يجعل الدولة تنظر لهم على أنهم مواطنون سيئون، لذا تتعامل معهم كمواطنين درجة ثانية، ولا تقدم لهم الخدمات كاملة حتى لا يستغلونها في تعزيز قوتهم.**

3 - Marx, Emanuel. Bedouin of Mount Sinai: An anthropological study of their political economy. Berghahn Books, 2013. P 99 -101.

نظرية الدومينو وتطبيقاتـــها في إفريقيا خلال العقد الأخير

نظرية الدومينو وتطبيقاتها في إفريقيا خلال العقد الأخير

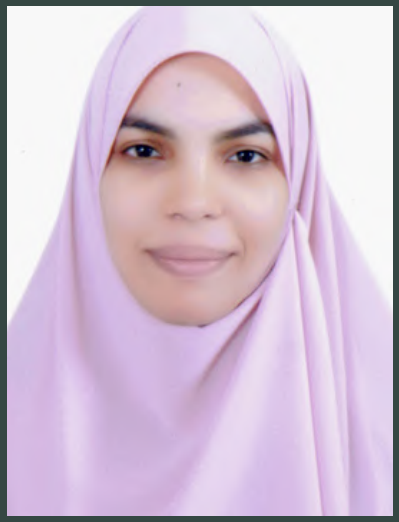

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية
دكتوراه في الدراسات الإفريقية (سياسة)

«انظر لأحجار الدومينو واطرق واحدًا منها، وانظر ماذا سيحدث لآخر حجر دومينو بالتأكيد سيسقط بسرعة أكبر» الرئيس الأميركي الأسبق دوايت أيزنهاور

تُمثِّل تلك المقولة لأيزنهاور اختصارًا لما يسُمي بـ«نظرية الدومينو»؛ ففي شهر أبريل عام 1954 ردَّد الرئيس الأمريكي هذه المقولة خلال مؤتمر صحفي مُعبرًا عن النظرية دون أن يسميها، حيث كان يرى أن السيطرة الشيوعية على فيتنام ستؤدي إلى انتصارات شيوعية مماثلة في الدول المجاورة في جنوب شرق آسيا مثل لاوس وكمبوديا وتايلاند والهند واليابان والفلبين وإندونيسيا وصولًا حتى إلى أستراليا ونيوزيلندا، وكان صُنَّاع السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد تبنُّوا سلفًا هذه الفكرة، ليُدرج مجلس الأمن القومي نظرية الدومينو في تقريره عن الهند الصينية عام 1952.

نشأة نظرية الدومينو وافتراضاتها:

> تفترض نظرية الدومينو وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أيٍّ من تلك الكيانات؛ تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر.

كانت الخلفية المباشرة التي أثَّرت في نشأة هذه النظرية، تعود إلى عاملين أساسيين: الأول؛ مصير انتصار القوى الثورية بقيادة ماو تسي تونغ في الحرب الأهلية الصينية، وتخوُّف بعض السياسيين الأميركيين عام 1947 من أن يكون سقوط الصين في يد ستالين بداية لسقوط آسيا بأكملها.

والثاني؛ نشوب الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، في ظل صعوبة حسم الخلافات بين المعسكرين بقوة السلاح والمعارضة الشديدة لحرب عالمية جديدة، وإدراك طبيعة الدمار المتبادل الذي ستولِّده الحرب بعد تطوير الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي عام 1949.[1]

وتفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أيٍّ من تلك الكيانات؛ تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثَّر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولًا على تعزيز انتشار أثر الموجة.

ومن شروط تحقُّق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المُكوِّنة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، وأن يكون لدى تلك الكيانات استعدادا للتأثُّر بالموجة، وتُعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير ما في دولةٍ ما، وقد استُخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة وتوصَّلت الدراسات التي استخدمتها إلى أن ارتفاع وانخفاض درجة الديموقراطية في دولة معينة؛ ينتشر ويعدي جيرانها من

1- فيصل براء الميرعشي، «نظرية الدومينو - Domino Theory»، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط: https://cutt.us/BC6lL

الدول، ومن ثمَّ فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييرًا مماثلًا في الدول المجاورة لها، بما يشبه أثر العدوى.[2]

وقد استخدمت الولايات المتحدة نظرية الدومينو لتبرير تدخلها في الحرب الفيتنامية في عهد جون كنيدي في ستينيات القرن العشرين، للحفاظ على فيتنام الجنوبية من السقوط في فخ الشيوعية، على اعتبار أن سقوطها سيؤدي إلى سقوط دول أخرى في الشيوعية، وبعد اغتيال جون كينيدي، استخدم الرئيس الأميركي ليندون جونسون كذلك نظرية الدومينو لتبرير تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام من بضع آلاف لأكثر من نصف مليون جندي على مدى السنوات الخمس اللاحقة.

كما كانت هذه النظرية هي السبب الأساسي لوقوف الولايات المتحدة في مواجهة أي تغيير ديمقراطي في دول أميركا اللاتينية التي كانت تعتبرها فناءً خلفيًا لها، ووقفت في مواجهة التحولات الاجتماعية والسياسية في هذه الدول، بل وساندت انقلابات عسكرية فيها من أجل وقف تحول هذه الدول إلى الديمقراطية، ولعل أشهر هذه الانقلابات كان في غواتيمالا في خمسينيات القرن الماضي، ونفس الأمر حدث في جمهورية الدومينيكان ودول أخرى في القرن العشرين، منها بالطبع تشيلي في السبعينيات، والأرجنتين ونيكاراغوا وغيرها في عقود أخرى.

2- نسرين الشحات الصباحى على، «نظرية الدومينو "الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"»، المركز الديمقراطي العربي، 2016/7/9. متاح على الرابط: https://cutt.us/L8bs9

دومينو الثورات الإفريقية:

بعد نجاح الثورات في عدة دول إفريقية، وسقوط عدد من الحكام المستبدين؛ عادت للواجهة من جديد نظرية الدومينو؛ حيث توافرت الشروط -السابق ذكرها-، فقامت ثورة شعبية في تونس أسقطت زين العابدين بن علي، وتبعتها الثورة في مصر لتسقط حسني مبارك، وتبعتهم ليبيا وبوركينا فاسو، ثم الجزائر والسودان ومالي، في تطبيق حرفي لنظرية الدومينو.

ويُمكن القول أن التأثير الأساسي الذي يُمكن أن يتعلق بنظرية الدومينو، فيما يخص الحالة الإفريقية وانتشار الاحتجاجات في أكثر من بلد إفريقي، هو أن نجاح الثورة التونسية على الرغم من وجود نظام تسلطي قمعي بوليسي، قد جعل المصريين يكسرون حاجز الخوف، ويدركون أن إسقاط مثل هذه النظم القمعية ممكن، لكنه يحتاج فقط إلى إرادة قوية ونفس طويل وتكاتف جماعي، وهو ما حدث في مصر، وعندما نجح التحول في مصر بما لها من دور مركزي عربي وإفريقي، وبما حظيت به من اهتمام عالمي وردود فعل دولية، أعاد الأمل إلى شعوب أخرى كانت تعاني من القمع وسيناريو توريث الحكم وفقدان الأمل في

> **نجاح الثورة التونسية على الرغم من وجود نظام تسلطي قمعي بوليسي، قد جعل المصريين يكسرون حاجز الخوف، ويدركون أن إسقاط مثل هذه النظم القمعية ممكن، لكنه يحتاج فقط إلى إرادة قوية ونفس طويل وتكاتف جماعي، وهو ما حدث في مصر،**

التغيير، وهو ما حدث فيما بعد في الدول الأخرى[1].

وكان المؤرخ والمفكر البريطاني «إيريك هوبزباوم» قد أشار لهذا المعنى في التسعينيات؛ حيث عرَّف الثورة بأنها تحوُّل كبير في بنية المجتمع، وأشار إلى أربعة عناصر يجب الوقوف عليها عند الحديث عن الثورة، أولها؛ الخصوصية: حيث لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان، وثانيها؛ النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة على المنظومة القديمة، وثالثها؛ التراكمية: حيث يرجع تفجُّر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر السنين، أحدثت ضغطًا على القاعدة فولَّدت الانفجار الذي يتمثَّل في حالة الثورة، ورابعها؛ البُعد الجغرافي للثورة «نظرية انتشار العدوى[2]»:

ويُعنى بأثر العدوى التقليد للتحول الديمقراطي الناجح من دولة إلى أخرى، حيث يُشجِّع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الطريقة، فالدول مثل الإنسان عادةً ما يسعى إلى تقليد غيره من الناجحين، والتقليد يشبه إلى حدٍّ كبير كرة الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدحرجت.

ولعل من العوامل المساعدة على انتقال العدوى بصورة أكبر؛ ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم، رغم محاولة بعض الحكومات حجب وصول مثل هذه الأخبار إلى شعوبها، إلا أنها كانت تنتقل بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما أتاح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى دورها في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية[3] ، وكان المد الثوري للدول العربية والإفريقية تجسيدا وتطبيقا حقيقيا وفعليا على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي كعامل مهم من عوامل التحول.

وفي القارة الإفريقية؛ لا تلبث أن تنتهي لعبة دومينو لتبدأ أخرى؛ فبينما شهدت دول القارة الإفريقية تراجعًا في معدل الانقلابات في حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، ارتفعت معدلات الحروب الأهلية التي وصل مداها خلال منتصف التسعينيات، حيث بلغ عدد الحروب والصراعات الأهلية بالقارة نحو 15 حربًا، ومع مطلع الألفية الجديدة والقرن الحادي والعشرين خفتت حدة الحروب الأهلية، لكن سرعان ما عاودت ظاهرة الانقلابات العسكرية البروز من جديد، لاسيما كتحول لمسار الثورات الشعبية.

1- خالد السرجاني، «هل هي نظرية الدومينو؟»، البيان، 2011/3/1. متاح على الرابط: https://cutt.us/rgEnF

2- Eric Hobsbawm, The Age of Revolution: 17891848-, (London: Vintage Books, 1996), Pp. 217-.

3- على سعيد صميخ، التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)، (رسالة دكتوراه مُقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006).

دومينو الانقلابات الإفريقية

مهَّدت مصر للانقلابات أيضًا كما مهَّدت للثورات، حدث ذلك بعد الانقلاب العسكري في مصر 2013، والذي تبعه انقلاب في بوركينا فاسو 2014، وخلال أقل من عامين، شهدت إفريقيا خمسة انقلابات عسكرية ناجحة اثنان في مالي وواحد في غينيا وواحد في السودان وواحد في بوركينا فاسو.

وفي تونس انقلب الرئيس المُنتخب قيس سعيد على الحكومة والبرلمان؛ مُستأثرًا بمعظم السلطات في خطوة وُصفت بالانقلاب الناعم، يُضاف إلى ذلك محاولة انقلاب فاشلة في النيجر، ونقل تعسفي للسلطة في تشاد عقب اغتيال رئيسها إدريس ديبي، هذا كله بجانب عدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة كان آخرها تلك التي قام بها الجنود في غينيا بيساو على حكم الرئيس عمارو سيسوكو إمبالو.

وتتعدَّد الأسباب والذرائع التي يبرر بها العسكريون انقلاباتهم، ولكن لوحظ أن العسكريين في الألفية الثالثة يقدمون الأسباب والمبررات ذاتها التي ساقها الجيل الذي سبقهم في سبعينيات القرن العشرين، وهي ثالوث الفساد والفقر وسوء الإدارة في الداخل، وتعارُض مصالح القوى الكبرى في الخارج،

في مرحلة جديدة هي أشبه بالحرب البادرة في طريقة إدارة الصراعات الخفية بين القوى الغربية التقليدية والقوى الشرقية الجديدة كمنافس لها.

وإذا نظرنا إلى كيفية تعامل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية مع الانقلابات في إفريقيا، فسنجد أنها تدينها، ولكنها في النهاية تقبلها باعتبارها أسلوبًا لانتقال الحكم في إفريقيا، وكذلك تفعل فرنسا، وهو تناقض فاضح بين فلسفة تعزيز الديمقراطية والقبول بالحكومات الانقلابية والتعامل معها[1].

1- محمد صالح عمر، «عودة الانقلابات إلى الواجهة في إفريقيا.. من يوقف سقوط أحجار الدومينو؟»، الجزيرة نت، 2022/2/5. متاح على الرابط: https://cutt.us/SN0o3

العامل الخارجي ونظرية الدومينو في إفريقيا

شهد العقد الأخير صعودًا للنفوذ الروسي في القارة على حساب التراجع الفرنسي، مع محاولات تركية للتوغل في منطقتي القرن والساحل الإفريقيين، وكذلك محاولات أميركية لاستعادة السيطرة في إفريقيا، حيث أضحت الاعتبارات الجيوسياسية هي الحاكمة في تعاملات القوى الكبرى مع إفريقيا، وقد أدَّى التكالب الدولي المتزايد على استغلال الموارد الإفريقية إلى نشوب صراعات بالوكالة ومن ثمَّ تصاعد التوترات التي تنتقل للدول المجاورة بطريقة أشبه ما تكون بحركات الدومينو.

وقد صاحب ذلك وجود اتجاهين رئيسيين: أولهما؛ يتمثل في تمدُّد الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في الساحل وشرق إفريقيا بالمعنى الواسع، والذي يستند إلى وجود وفرة من المقاتلين الأجانب المتجولين، وثانيهما؛ يتمثَّل في انتشار القواعد العسكرية الأجنبية وسط التوترات الجيوسياسية الصينية الأميركية المتزايدة، وهكذا يلعب العامل الخارجي دورًا كبيرًا في مضاعفة تأثير الدومينو وإشاعة التوترات في دول القارة، والتي تصب في الأخير في فتح ثغرة لنفاذ القوى الخارجية للداخل الإفريقي وتحقيق مصالحها هناك.

الخُلاصة؛ شهدت القارة الإفريقية خلال العقد الأخير تحوُّلات دراماتيكية قلبت كل التوقعات، وأجهضت نضال الشعوب الإفريقية لتحقيق التحرر والنماء والبناء، حيث **تحوَّل دومينو ثورات الربيع الإفريقي؛ إلى دومينو انقلابات ينذر بخريف القارة، والعودة لمربع الاستنزاف والصراعات التي لا نهاية لها، ومع تصدُّر الدول الإفريقية لمؤشر الدول الهشة لعام 2021؛** تزيد احتمالات حدوث الانقلابات في إفريقيا، وهو ما سيحرم القارة من فرص كثيرة كان يُمكن أن تسهم في نهضتها الاقتصادية والتنموية، ويفاقم الأوضاع المتردية بالأساس. وبقراءة سجالات القوى الدولية على المسرح الإفريقي، يُمكن القول بأن تلك القوى قد تسهم في مُفاقمة الفوضى إذا لزم الأمر حتى تُحقِّق مصالحها.

خطة قهر القاهرة: كيف يهدم السيسي عاصمة ويبني أخرى؟

خطة قهر القاهرة: كيف يهدم السيسي عاصمة ويبني أخرى؟

معاذ العربي

باحث في تاريخ العمارة والعمران

مرت القاهرة في الفترات الأخيرة بتغيرات عمرانية كبيرة جدًا، غيرت من نمط الشوارع والميادين العامة فيها، لدرجة يمكن معها القول أن فترة حكم السيسي كانت عصيبة على النمط العمراني الذي اعتادت عليه العاصمة، لم تعد قاهرة المعز كما كانت، طرق وجسور تُنشأ بشكل دوري ومتراكم، حتى إن بعضها تُنفذ دون دراسة جدوى بحسب تصريحات الرئيس نفسه، كما يتم الترويج بشكل كبير لتلك المشاريع، إذ يبني النظام عليها شعبيته، وفي الوقت الذي يتغاضى الإعلام المؤيد عن قضايا الأمن القومي والموازنة العامة وأزمة الديون المتراكمة، تجده لا يتحدث سوى عن تلك المنجزات الإنشائية والعمرانية بأسلوب دعائي مميز.

لعل من أبرز تلك المشروعات حي الأسمرات وأهالينا، وبالتأكيد مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، يعمل المشروعان الأول والثاني على استيعاب وتسكين المواطنين المنقولين من المناطق العشوائية التي كانت بداخل القاهرة،

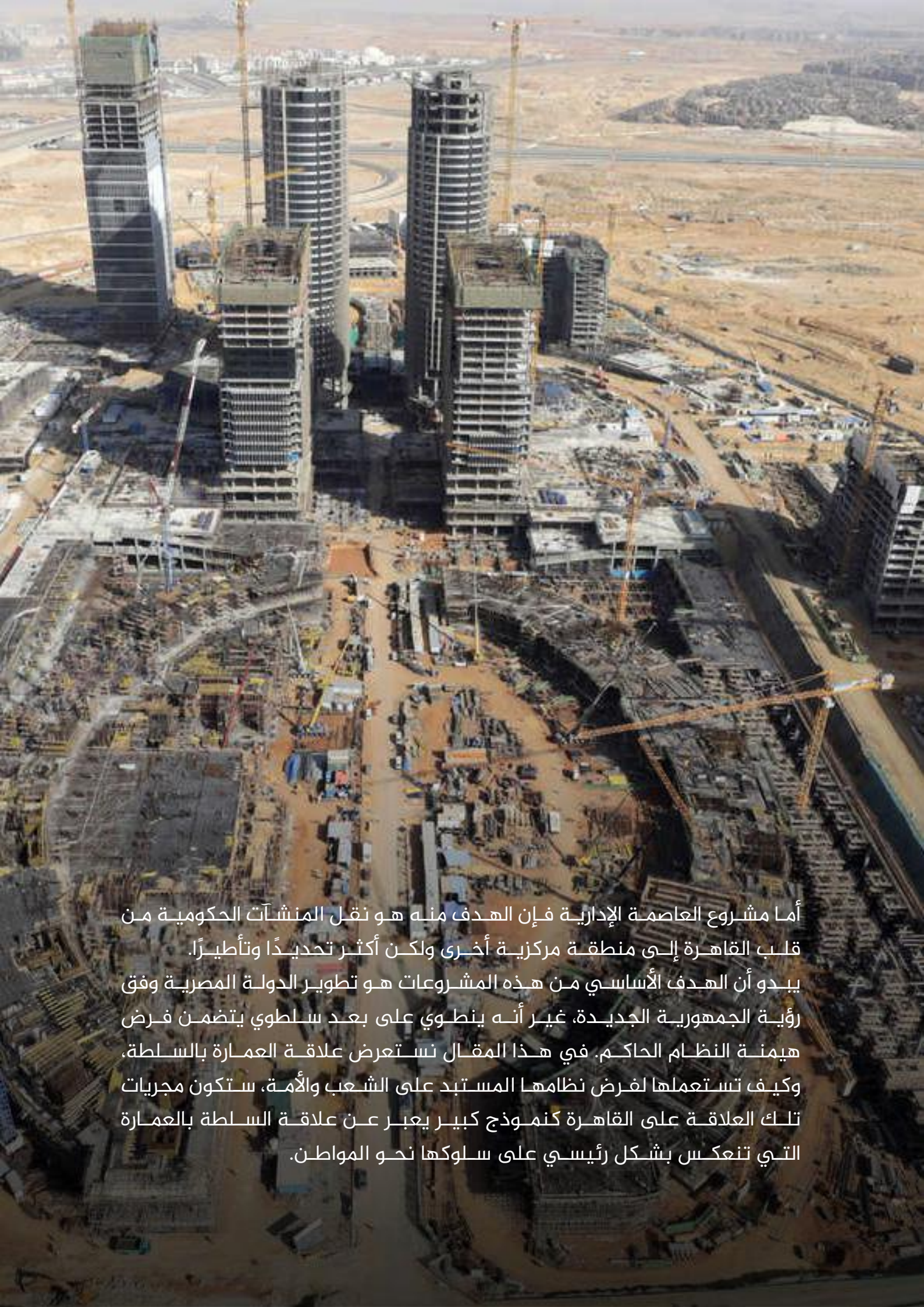

أما مشروع العاصمة الإدارية فإن الهدف منه هو نقل المنشآت الحكومية من قلب القاهرة إلى منطقة مركزية أخرى ولكن أكثر تحديدًا وتأطيرًا.
يبدو أن الهدف الأساسي من هذه المشروعات هو تطوير الدولة المصرية وفق رؤية الجمهورية الجديدة، غير أنه ينطوي على بعد سلطوي يتضمن فرض هيمنة النظام الحاكم. في هذا المقال نستعرض علاقة العمارة بالسلطة، وكيف تستعملها لفرض نظامها المستبد على الشعب والأمة، ستكون مجريات تلك العلاقة على القاهرة كنموذج كبير يعبر عن علاقة السلطة بالعمارة التي تنعكس بشكل رئيسي على سلوكها نحو المواطن.

تفكيك البؤر الملتهبة

يتحدث المهندس المعماري «علي عبد الرؤوف» في كتابه شعب وميدان ومدينة، عن علاقة العمارة بالسياسة، كونها ترتبط بالتوجه السياسي العام، حيث تؤثر تلك التوجهات السياسية في النتاج المادي المعماري والعمراني، على هذا النحو يمكن أن تصبح العمارة أداة للسيطرة السياسية؛ ومن هنا يمكن فهم فلسفة الاستبداد التي تنعكس على نمط المشاريع التي يتبناها نظام السيسي لا سيما في القاهرة. في ملاحظة بحثية أوردها الباحث «نزيه الأيوبي» نتيجة لإطلاعه على الوثائق الحكومية، أن معظم الاضطرابات التي واجهها النظام المصري في السبعينيات والثمانينات بدءًا من انتفاضة الخبز سنة 1977، كان العدد الأكبر فيها من المعتقلين نتيجة الشغب والتخريب من أبناء المناطق العشوائية في القاهرة مثل مثلث ماسبيرو ومنطقة بولاق.

مثلت تلك المناطق تحديدًا شوكة للسلطة المصرية المستبدة على مدار تلك الفترة، حيث كانت وقودًا حيويًا لاشتعال الاحتجاجات ضد القرارات الحكومية، لذلك شنت الدولة حربًا ضروسًا عليها، بأشكال مختلفة، بما في ذلك المواجهات المباشرة والتي لاقت الشرطة خلالها صعوبات عديدة، بعضها يرجع لضيق الطرق والشوارع. كان الحل جذريًا في دولة السيسي وهو إجلاء وتفريغ تلك المناطق من سكانها قسريًا ونقلهم إلى مناطق بعيدة عن القاهرة بحجة تطوير العشوائيات، وتمكنت الدولة بالفعل إبان السنوات

> كان الحل جذريًا في دولة السيسي وهو إجلاء وتفريغ تلك «البؤر الملتهبة» من سكانها قسريًا ونقلهم إلى مناطق بعيدة عن القاهرة بحجة تطوير العشوائيات، وتمكنت الدولة بالفعل إبان السنوات الأخيرة من إزالة قدر كبير جدًا من تلك المناطق السكنية، واستبدالها بمناطق حضرية جديدة، مختلفة تمامًا عن تلك الأولى.

الأخيرة من إزالة قدر كبير جدًا من تلك المناطق السكنية، واستبدالها بمناطق حضرية جديدة، مختلفة تمامًا عن تلك الأولى.

وعلى حسب موقع المنطقة من القاهرة تُحدد الدولة نوع التغيير الطارئ عليها، فعلى سبيل المثال تم تحويل مثلث ماسبيرو، إلى عمارات وكتل خرسانية ضخمة ستتحول مع الوقت إلى مقار إدارية وسكنية للطبقة البرجوازية في مصر، بأسعار باهظة الثمن لا تتناسب على الإطلاق مع الطبقة الوسطى، في المقابل تم نقل سكان تلك المنطقة الذين كانوا يشكلون تهديدًا للسلطة إلى المدن الجديدة مثل حي الأسمرات الذي يقع على أطراف القاهرة بعيدًا عن المركز.

أما في مناطق مثل حي السيدة عائشة وتحديدًا في مدن القرافات مثل قرافة سيدي جلال السيوطي «قرافة المماليك الجنوبية» فتم هدم جميع المنشآت السكنية هناك وترحيل السكان إلى تلك الأحياء مرة أخرى، ولكن تم تحويل تلك المنطقة إلى منطقة مرافق عامة مثل الطرق والكباري بالإضافة إلى محاولة تطويرها إلى منطقة سياحية وتفريغها تمامًا من بعدها الإنساني، خاصة منطقة عرب اليسار بجانب قلعة صلاح الدين الأيوبي.

وفي حي السيدة زينب كذلك، مثل منطقة المدابغ ومنطقة تل العقارب، ثم منطقة الفسطاط مثل عزبة أبو قرن، فتم تدمير تلك المناطق بالكامل ونقل السكان منها وتعمل الدولة المصرية الآن على تطويرها وتحويلها إلى مناطق سياحية.

على الناحية الأخرى، تستمر الحكومة المصرية بعمل مشاريع الإسكان لتعويض هؤلاء السكان عن تلك الجائحة، لكن تبدو للوهلة الأولى بأنها امتيازات لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال، حيث تصل مدة السداد أحيانًا لـ 30 عامًا فيما تبدو قيمة الإيجار رمزية إلى حد كبير حيث تصل إلى 300 جنيه مصري. لكن وبنظرة أعمق يمكن فهم البعد السلطوي هنا، إذ تحاول السلطة ربط المواطن بعقد طويل الأمد بينه وبين محل سكنه الجديد، بالإضافة إلى نقله من منطقة عمله حيث «لقمة عيشه» التي ارتبط بها على مدار سنوات طويلة، فكل منطقة من تلك هي في الأساس منطقة تاريخية تميزت بنشاط اقتصادي معين، تحول بعدها إلى مناطق شبه صحراوية بعيدة عن محيط المدينة، فالملاحظ أن كل المدن الجديدة التي أقيمت بدلًا من العشوائيات تتمركز على محيط مدينة القاهرة الخارجي، وتحديدًا في الظهير الصحراوي للمدينة.

الانتقام من ميدان التحرير

يمثل الفضاء العام في المدن معادلة معمارية مستقيمة، يجب مراعاتها عند تأسيس أي مدينة، فتلك الفضاءات هي ساحات تعبر فيها الجماعة الإنسانية عن إبداعاتها، بتعدديتها الثقافية المختلفة، تأسست القاهرة منذ بدايتها كمدينة أميرية وليست شعبية، لذا خضعت لأنماط ورؤى مختلفة بداية من العصر الفاطمي، حيث لم تكن فكرة الميادين والفراغات العامة فيها رئيسية، فقط مساحة فارغة تقع بين القصرين الفاطميين، فيما سمي شارع بين القصرين «شارع المعز الآن».

لكن عندما فُتحت المدينة للعامة في العصريين الأيوبي والمملوكي أصبحت مزدحمة، وأدرك حينها السلاطين والأمراء أهمية تلك المساحة الفارغة، غير أن فكرة الميادين العامة والفراغات في مدينة القاهرة لم تبدأ سوى مع الحداثة التي أتى بها الخديوي إسماعيل، حيث تم شق العديد من الطرق الرئيسية منها شارع محمد علي وشارع الخليج المصري وشارع الأزهر وشارع الأمير فاروق، وصاحبت تلك الطرق ميادين عامة ورئيسية فيها، أدركت القاهرة إبان تلك الفترة أهمية تلك الميادين والفراغات العامة، في النمط العمراني للمدينة وكذلك كونها منصات للتعبير عن الإرادة الشعبية ضد أي سلطة مستبدة.

يتحدث «ديفيد هارفي» في كتابه (مدن متمردة) عن محاولات الدولة المصرية بعد ثورة يناير أن تجعل من ميدان التحرير مكانًا غير ملائم للتجمع والمظاهرات،

وذلك عبر إنشاء مرأب سيارات ضخم بداخله، وهو جراج التحرير الذي يقع قبالة المتحف المصري، وكذلك إنشاء بوابة حديدية -غير موجودة الآن- على أكبر شارع يؤدي إلى الميدان وهو شارع القصر العيني، لتجعل من ميدان التحرير مكانًا محصنًا ضد أي اعتصامات شعبية. صدر كتاب «ديفيد هارفي» سنة 2012، ومنذ ذلك الوقت جرى على ميدان التحرير مجريات أكثر وتغيرات أكبر تبلورت فيها فكرة الدولة المستبدة تجاه الميادين العامة في مصر عمومًا وتجاه الميدان الذي شهد ثورة شعبية غير مسبوقة خصوصًا، وبالنظر إلى ميدان التحرير الآن تتضح تلك الرؤية، حيث لم يعد كما كان نقطة فارغة تمثل متنفسًا للمدينة، أتاحت للعامة يومًا ما احتلالها بهدف التعبير عن مشاعرهم تجاه السلطة.

طرأت عليه بعض التغييرات التي سلبت منه تلك المميزات، أولًا عبر تحويله إلى معلم سياحي يتنافر مع طبيعته التاريخية وطبيعة المنطقة المحيطة، حيث تم نقل كباش معبد الكرنك من الأقصر سنة 2021 ليتم وضعها في وسط الميدان إلى جانب مسلة فرعونية، مما ضيق المساحة المركزية للميدان التي كانت عبارة عن منطقة خضراء، كما جرى استبدال تلك المناطق الخضراء ببلاط ورخام ناعم يصعب الوقوف عليه، وتلك الخلطة لا تكتمل بالتأكيد إلا بوجود حراس أمن يمنعون المواطنين من التوقف والتصوير بجانب تلك المعالم

كل تلك الإشغالات في ميدان التحرير، لا تهدف سوى لمنع المواطنين من إمكانية التجمع والحشد داخل هذا الميدان الذي شكل على طول تاريخه شوكة رئيسية في حلق الأنظمة المستبدة، ففي ثورة يناير كان هو المحرك الرئيسي والأساسي ورمز الثورة الأكبر الذي أزال دولة مبارك العميقة، فكان لابد لدولة السيسي من أن تعمل على إخماد فعاليته.

التذكارية.

كما تم إنشاء حديقة للأشجار النادرة في مقابر مسجد عمر مكرم، في سابقة غريبة على الدولة المصرية واهتمامتها، تلك الحديقة بالتأكيد عبارة عن أشجار قصيرة يصعب الوقوف بجانبها أو وسطها، مما يعيق بالتأكيد مسألة التجمعات، وتمت إزالة كل المقاعد التي كانت متاحة في وسط الميدان، بالإضافة إلى الحواجز الحديدة التي تم إنشاؤها في الميدان [1].

كل تلك الإشغالات في ميدان التحرير، لا تهدف سوى لمنع المواطنين من إمكانية التجمع والحشد داخل هذا الميدان الذي شكل على طول تاريخه شوكة رئيسية في حلق الأنظمة المستبدة، ففي ثورة يناير كان هو المحرك الرئيسي والأساسي ورمز الثورة الأكبر الذي أزال دولة مبارك العميقة، فكان لابد لدولة السيسي من أن تعمل على إخماد فعاليته.

كل هذا جاء بالتزامن مع نقل المصالح الحكومية والأمنية التي كانت تعطي للميدان حيوية وخطورة سياسية إلى خارج القاهرة، حيث نُقلت وزارة الداخلية من شارع محمد محمود إلى التجمع الأول ناحية أكاديمية الشرطة، وتم تفريغ مجمع التحرير تمامًا بهدف تحويله إلى سلسلة فنادق، بالإضافة لنقل مقر البرلمان المصري إلى العاصمة الإدارية.

1- يقول المؤرخ «خالد فهمي» تعبيرًا عن تلك الحالة: «أما مدننا، فإضافة إلى تميزها بالقبح وفساد الإدارة وسوء توزيع الدخل، فإنها تتميز بأن أهم مثال للتخطيط فيها هو ذلك التخطيط الذي يجعل من تلاقى المواطنين فيها، كمواطنين متساوين، أمرًا مستحيلًا. والميادين العامة خير شاهد على ذلك، فميدان رمسيس أو ميدان التحرير، مثلا، لا توجد بهما أشجار يستظل بها المارة، ولا توجد فيهما دكك يجلس عليها الناس للراحة أو للفرجة أو للقراءة أو للتحادث أو حتى للشرود والسرحان، وأعمال «التطوير» التى تدخل الميدان من حين لآخر تقتصر على تبليط الأرصفة ببلاط لامع زلق يصعب السير عليه، وبوضع أسوار قبيحة لا تعزل فقط المارة عن السيارات بل تمنع الناس من ملاقاة بعضهم بعضًا. أنا لا يساورني أدنى شك فى أن الغرض الرئيسى وراء تصميم ميادينا هو منع الناس من التقابل والتحادث، وهو ما تطلق عليه السلطات لفظ «التجمهر»، وهو لفظ يوحي طبعًا بالخطر وبالخروج على القانون».

التخلص من الفراغات العامة في المدن

عقلية الدولة دومًا ما كانت عدائية مع الفراغات العامة والميادين التي تستغلها الأمة للتعبير عن متطلباتها سواء السياسية أو الثقافية، وبالتالي كانت المنهجية الرئيسية لها، أن تنهي أي وجود لتلك الفراغات العامة، خاصة تلك التي تشكل لها تهديدًا حقيقيًا مثل ميدان التحرير، لكن العجيب أيضًا آليتها نحو إنهاء الفراغات العامة إجمالًا حتى تلك التي لا تشكل عليها أي خطر، لكن من مبدأ السلامة، فالدولة المستبدة تخشى أي تجمعات مهما كانت، وتحاول بقدر الإمكان أن تضيق وتفرض الخناق على أي تجمعات حتى لو كانت اجتماعية بحتة.

لذا كان من المتوقع أن يتم إلغاء ساحة مسجد الحسين الكائن بالجمالية، وبعيدًا عن غياب الشفافية التامة في هذا المشروع، وعدم وجود أي مصداقية فيما يقال، تم البدء في مشروع ترميم وتطوير مسجد الحسين والمنطقة المحيطة به، ومسجد الحسين أحد أهم المساجد في القاهرة، الذي تم إعادة تأهيله وترميمه في فترة الخديوي توفيق، حيث تم تجديد المسجد بالكامل وإنشاء فراغ عام أمامه يتكون من ساحة خضراء زُرعت بمجموعة من النخيل المميز، لكن وفي تلك الفترة تم ضم تلك المساحة المميزة أمام المسجد التي كانت تشكل متنفسًا لا غنى عنه لمنطقة الجمالية الضيقة خلف المسجد، ولم

يتم الاكتفاء بضمها فقط إلى حيز المسجد وإنما إحاطتها بسور حديدي مرتفع سيء المنظر لا يتناسب مع طبيعة المكان، فأصبحت تلك المساحة الهامة جزء لا يتجزأ من المنشأة المعمارية لكن بشكل سيء، ويظهر خطورة تلك العملية في الوقت الذي تخرج فيه من منطقة خان الخليلي والجمالية تلك المناطق الضيقة إلى ساحة الحسين، فبدل أن تجد مساحة مفتوحة تستقبلك، تتفاجىء أيضًا بتلك المساحة الخانقة التي لا تختلف عن ضيق شوارع الجمالية الداخلية.

إن عقلية الدولة المستبدة التي تكره الفراغ العام وتحاربه وتضيق عليه تعمل بكل طاقتها بهدف التضييق على الناس عن طريق إلغاء تلك الفراغات الهامة والصحية. ولا عجب أن المسجد افتتحه السيسي بنفسه بعد ترميمه رفقة سلطان طائفة البهرة، الذي اكتسب علاقات مميزة مع السلطة المصرية بفضل تمويلاته المستمرة لصندوق تحيا مصر.

هروب السلطة بعيدًا عن المركز

يتحدث «جلبير الأشقر» في كتابه انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية عن البعد العسكري للدولة المصرية الذي يتمثل في مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، وهذا النمط من العمران معروف تاريخيًا، وهو التغيير المكاني للمركز العصبي للسلطة تماشيًا مع منطق استراتيجي مضاد للثورة، ينقل الأشقر حديث «ليوبولد لامبير» حيث شدد على أوجه الشبه بين المشروع المصري العملاق «العاصمة الإدارية الجديدة» والخطة الرئيسية "Masterplan" الذي أعدها «جورج-أوجين هوسمان» لتغيير باريس جذريًا بين عامي 1835 و 1870.

كذلك أوجه الشبه بين هذا المشروع وبين استيلاء الدكتاتورية العسكرية البرازيلية سنة 1964 على العاصمة الجديدة وقتها فيقول: «بالرغم من سيطرته الكاسحة، يفهم الجيش أن السيطرة على نسيج مديني تكون أيسر تنفيذًا حينما تتم من المنبع، أي في مرحلة تصميم المدينة، ولذا فمن غير المفاجئ أن نرى ضابطًا رئيسًا يقرر أن ينشىء مدينة جديدة حيث ستكون السيطرة العسكرية جزءً كاملًا من الأجندة، ويجمع الكيانات الحكومية والقنصلية والاقتصادية للقاهرة، من المرجح أن تزيد هذه العاصمة الجديدة من التشتت الاجتماعي للمدينة». وعليه فإن تصميم مدينة

> يفهم الجيش أن السيطرة على نسيج مديني تكون أيسر تنفيذا حينما تتم من المنبع، أي في مرحلة تصميم المدينة، ولذا فمن غير المفاجئ أن نرى إنشاء عاصمة جديدة حيث ستكون السيطرة العسكرية جزء كاملا من الأجندة، وعليه فإن تصميم مدينة جديدة بناءً على هذا الفهم أفضل من إعادة تشكيل مدينة قديمة.

جديدة بناءً على هذا الفهم وهو السيطرة الأمنية العالية عليها، أفضل من إعادة تشكيل مدينة قديمة، وفي هذا يتحدث المعماري «محمد الشاهد» عن المدن العسكرية، فيقول: «يبين تواطؤ المصممين في حرمان الجمهور المصري من إمكانية وجود ساحة مفتوحة واسعة بسبب أحداث 2011 أن عسكرة الحيز المديني يمكن أن تبدأ في أحوال كثيرة على ألواح رسم المعماري».

ليس هذا فحسب، فيتحدث «عادل غنيم» في كتابه (النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة) عن دور رأس المال في قطاع التشييد والمقاولات، مبرزًا التداخل العضوي بين برجوازية الدولة وبرجوازية المقاولات، وزحف الاحتكارات الأجنبية على المشروعات الكبرى، وزيادة الطابع العائلي لهذا القطاع، وتنامي دور المؤسسة العسكرية فيه، كان هذا في ثمانينيات القرن الماضي، أما الآن فقد تضخم بشكل أكبر على نفس الخط، إذ إن من مصلحة الدولة والمنتفعين منها إقامة العديد من المشروعات التي تتعلق بالمقاولات.

حركة المثليين: من الإعـــدام حرقًا إلى التمكين الدولي (1-2)

حركة المثليين: من الإعـــدام حرقًا إلى التمكين الدولي (1-2)

إسماعيل عرفة

باحث ومحرر صحفي

مؤلف 4 كتب تتناول ظواهر اجتماعية مثل الإلحاد، والهشاشة النفسية، والانتحار، والفردانية

في العـام 2015 اسـتيقظ العالـم العربـي على قـرار المحكمـة العليـا الأمريكيـة بتشـريع زواج المثليين جنسـيًا في جميـع الولايـات الأمريكيـة، وفوجـئ الكثيـرون بحجـم التأييـد الضخـم لهـذا القـرار في الداخـل الأمريكـي والخـارج كذلـك.

منـذ ذلـك الحيـن تضاعفـت الكتابـات العربيـة التـي تتنـاول مسـألة المثليـة بالنقـد العلمـي والشـرعي، واعتنـت الحالـة العربيـة ببيـان وهـن حجـج المثليين والـرد على مزاعمهـم وكشـف عـوار منطقهـم وأدلتهـم، لكـن أحـد الجوانـب التـي لـم تنـل حظهـا مـن التنـاول هـو تاريـخ وتطـور حركـة المثليين مـن الجانـب السوسـيولوجي، ولـم يُطـرح سـؤال كيـف تحولـت حركـة المثليين مـن شـتات في الأرض وقمـع شـديد لهـم إلـى تقنيـن لصالحهـم بـل ومعاقبـة مخالفيهـم؟

لـذا سـنحاول عبـر مقالين تغطيـة هـذا النقـاش قليلًا لأننـا نـرى أن تجربـة المثليين كحركـة اجتماعيـة جديـرة بالعـرض والتحليـل، ومـن ثـم سنسـتعرض كيـف تكونـت حركـة المثليين جنسـيًا ولمـاذا نشـأت ابتـداءً؟ وكيـف نجحـت في تخفيف القيـود المفروضة عليهـا عبـر مئـات السـنوات؟ ومـا هـي الأدوات التـي اسـتطاعت أن تفـرض نفوذهـا وأجندتهـا على مختلـف الأطـراف والمؤسسـات الاجتماعيـة والدوليـة؟

العصور الوسيطة

تتضافر بعض الأدلة التاريخية حول توفر صور من الممارسات المثلية على امتداد التاريخ الغربي، سواء في الحضارة الأثينية، أو في العصور الكنسية الوسطى. فمثلًا، كتب بلاوتوس، وهو من أقدم الكتاب اللاتينيين في القرن الثاني قبل الميلاد، عن المثلية الجنسية باعتبارها انحرافا عن الطبيعة البشرية، وعن طبيعة الكون ككل، في الوقت الذي تتوفر فيه خلال نفس الحقبة التاريخية صورًا ومنحوتات لا تزال محفوظة إلى الآن تظهر ممارسات مثلية في العصر اليوناني، لكن كافة هذه الأدلة لا تدل على أن المثلية كانت ظاهرة اجتماعية واسعة النطاق ومرصودة في الحياة اليومية، وإنما تشير إلى أن الممارسات المثلية كانت لا تتعدى الممارسات الفردية، وتحديدًا إبداء إعجاب الرجال بالفتيان المراهقين.

ومع أفول الحضارة اليونانية وصعود الإمبراطورية الرومانية، تبنت الإمبراطورية العقيدة الكنسية، ومنذ تلك اللحظة في القرن الرابع الميلادي وعبر امتداد العصور الوسطى، كانت القوانين المحلية في القارة الأوروبية تعاقب المثليين

مع أفول الحضارة اليونانية وصعود الإمبراطورية الرومانية، تبنت الإمبراطورية العقيدة الكنسية، ومنذ تلك اللحظة في القرن الرابع الميلادي وعبر امتداد العصور الوسطى، كانت القوانين المحلية في القارة الأوروبية تعاقب المثليين بطرق وحشية تتضمن: الإعدام حرقًا، الإخصاء، قطع الأعضاء التناسلية، وغيرها.

بطرق وحشية تتضمن: الإعدام حرقًا، الإخصاء، قطع الأعضاء التناسلية، وغيرها.

كانت المثلية الجنسية غير قانونية لأنها كانت ضد الإله من ناحية، وضد الطبيعة من ناحية أخرى، أي أنها كانت ذنبًا كنسيًا وهجومًا على الأداء المنتظم للمجال الطبيعي، ومعنى هذا أنه لم يكن هناك جهاز تأويلي خارج الكنيسة يحاجج لتأسيس مبررات موضوعية لها خارج هذين النظامين الكنسي والطبيعي. تعود إحدى أوائل القوانين الصريحة ضد الممارسة اللوطية في أوروبا إلى إنجلترا في القرن الرابع عشر، حينها حوكم اللوطيون في المحاكم الكنسية لا في المحاكم العلمانية التي لم تنشأ حينذاك بعد، واعتبر القانون اللواط جريمة ضد الإله، وأقر عقوبة الدفن أحياء في الأرض أو حرقهم حتى الموت. هذه العقوبة الأخيرة هي ما طبقت على «السحرة والمرتدين واللوطيين والهراطقة المدانين علناً[1]» .

وعلى امتداد القارة الأوروبية كان التقنين مماثلًا، فقد تم سجن اللوطيين في الملاجئ أو بُذلت محاولات لعلاجهم. ومن الطريف أنه في المقابل، يحاول المثليون المعاصرون تقديم نسختهم الخاصة من التاريخ، فمثلًا، يجادل أستاذ التاريخ الأمريكي جون بوسويل John Boswell في كتابه الصادر عام 1994 بأن المثلية كانت موجودة ومتصالح معها داخل الكنيسة قبل القرن الثاني عشر الميلادي[2] ، إلا أن عموم المؤرخين اعتبروا هذا التنظير مغالطًا للحقائق التاريخية الثابتة باعتبار المثلية سيئة عظيمة داخل الكنيسة (مثلًا: أصدر الإمبراطور ثيودسيوي الأول في القرن الرابع مرسومًا بحرق المثليين جنسيًا حتى الموت)، واتهموا بوسويل بأنه يحاول تبرير مثليته الجنسية بالتحريف التاريخي، وعلى أي حال فقد مات بوسويل بالإيدز في نفس عام إصداره للكتاب.

1- كما ورد في قانون Bretta الكلاسيكي.
2- John Boswell, Same-Sex Unions in Pre-Modern Europe (New York: Villard, 1994).

تحول البراديم

عقب الثورة الفرنسية، وإعلانها الفصام بين الدين والدنيا أو بين الكنيسة والمجال العام، قامت الجمعية الوطنية بإعادة كتابة كافة القوانين الجنائية عام 1791، فمحت التراث القانوني الكنسي، ولم تتضمن القوانين العلمانية الوضعية الجديدة أي إشارة للسلوك المثلي، والذي كانت محاكم التفتيش تتحرى عنه بشكل دائم وتوظفه باستمرار كاتهام لمعارضي النظام ومخالفي الكنيسة.

استند القانون الجنائي الجديد إلى الاعتقاد بأن الأفعال الخاصة من قبل الأفراد العاديين ليست مسألة من دخل الدولة، فتم حذف التجديف والسحر والهرطقة والتدنيس واللواط، وهذا ما جعله أول قانون غربي يلغي تجريم النشاط الجنسي المثلي منذ العصور القديمة الكلاسيكية، ثم انتقل هذا القانون العلماني إلى مستعمرات فرنسا وإلى كافة أرجاء أوروبا، مستندين جميعًا إلى الإطار الوضعي الدنيوي للقانون.

فقد اعتمدت إسبانيا والبرتغال قوانين مماثلة مستوحاة من قانون فرنسا في عامي 1822 و1852 على التوالي، وتوالت النظم الجنائية الوضعية التي لا تجرم السلوك المثلي في لوكسمبورغ (1795) وسويسرا (بعض الكانتونات في عام 1798) وبلجيكا (1810) وهولندا (1811).

ورغم أن المثليين لم يكن لهم هوية جمعية ولا نشاط ملحوظ ولا حتى اعتراف قانوني بهم، إلا أن السكوت عنهم في المواد القانونية أعطى المجتمع مساحة لاستكشاف الممارسات الجنسية بطريقة علمانية خارجة عن إطار الدين، ومن هذا المنطلق تكاثرت

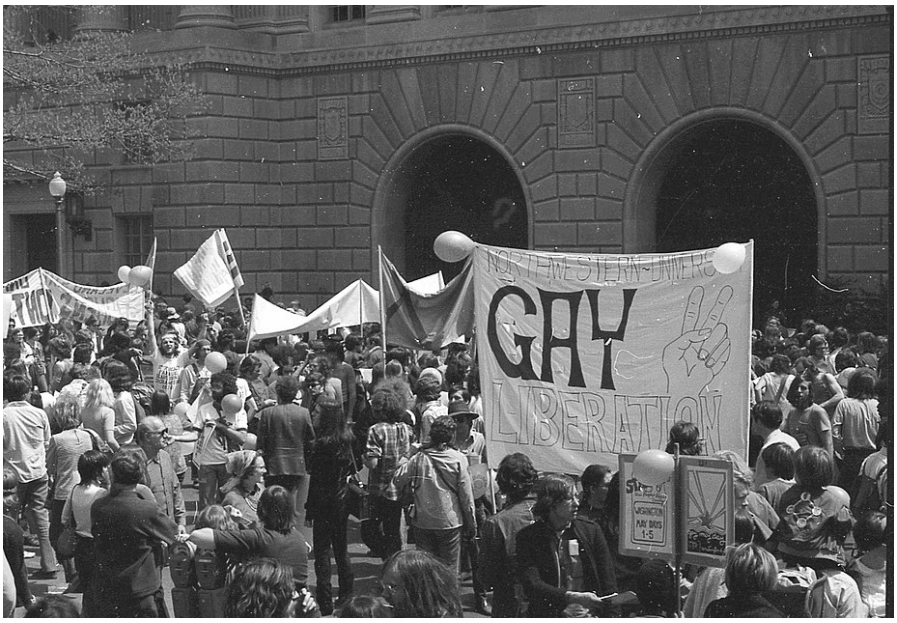

دراسات الجنسانية (الممارسات الجنسية)، وكان في قلب من شرحوا الممارسات المثلية هم العلماء الوضعيون وأطباء النفس. فعندما تخلى المجتمع عن رب الكنيسة كمصدر للتقنين، ولاحقًا تخلوا كذلك عن الطبيعة كمصدر للتشريع، صار الإنسان هو مقياس كل شيء، لم يكن التقنين متسامحًا مع اللوطية لكنه لم يكن يجرمها أيضًا، ولولا تغير البارادايم العلمي والقانوني، بتعبير فيلسوف العلم توماس كون[1]، لما كان للمثليين قدرة على تكوين أي حركة اجتماعية.

بل إن بعض القوانين المدنية الوضعية كذلك حرمت المثلية تحريمًا مطلقًا وعاقبت عليها بالموت شنقًا أو حرقًا، مثل قانون السدومية The Buggery Act الصادر عام 1533 والذي أقره برلمان إنجلترا، كما حرم القانون ذاته الجنس الشرجي وممارسة الجنس مع الحيوانات، باعتبارها جميعًا أشكالًا من المرض والانحراف.

وقد كان للأطباء النفسيين في العالم العلماني الجديد دور الريادة في إحداث نقلة نوعية في فهم السلوك المثلي، كما يقول جريج بالدينو الذي يؤرخ للتاريخ المبكر للمثليين: «في القرن التاسع عشر، ازدادت سلطة الأطباء والباحثين الطبيين، ومن ضمن التغيرات الكثيرة التي جلبها هؤلاء المختصين إلى المشهد الاجتماعي، هو الفهم الجديد للمثلية الجنسية وتحول رؤيتها من خيار حر غير أخلاقي [في الرؤية الكنسية] إلى مرض غير إرادي يظن الأطباء أنهم بإمكانهم علاجه[2]» .

هذا التحول ينبهنا إلى أن ثمة ظروف موضوعية وسياقات تاريخية تؤثر في نشوء الحركات الاجتماعية وفي نجاحها أو فشلها، ولذا فإن الدراسة الموضوعية للحركات الاجتماعية لا بد أن يُدرس معها السياق الاجتماعي والقانوني والسياسي والاقتصادي حتى تُفهم طبيعة الحركة وعوامل نجحها أو فشلها، ولكي نتجنب استحضار خطاب ومفاهيم حركات اجتماعية في ظرف تاريخي معين ربما لا تصلح لظرف تاريخي آخر.

> رغم أن المثليين لم يكن لهم هوية جمعية ولا نشاط ملحوظ ولا حتى اعتراف قانوني بهم، إلا أن السكوت عنهم في المواد القانونية أعطى المجتمع مساحة لاستكشاف الممارسات الجنسية بطريقة علمانية خارجة عن إطار الدين.

1- Thomas Kuhn, The Structure of the Scientific Revolutions.
2- Greg Baldino, The Early History of the Gay Rights Movement, (New York: Rosen Publishing, 2019), p. 11.

بذور الحراك

استغل المثليون هذا الإطار القانوني والاجتماعي الجديد، وبدأت أصواتهم ترتفع للمطالبة بتطبيع وجودهم في المجتمعات الغربية، فظهر الكاتب الألماني كارل هاينريش أولريكس Karl Heinrich Ulrichs ودافع عن المثلية الجنسية عام 1867 ليصبح المثلي الأول الذي يتحدث علنًا دفاعًا عن المثلية عندما ترافع في مؤتمر الحقوقيين الألمان في ميونيخ على قرار يدعو لإلغاء القوانين المناهضة للمثلية الجنسية.

تم إسكات أولريكس في ذات المؤتمر وتمت مصادرة كتبه وكتاباته في ألمانيا، إلا أنه شكّل شرارة الانطلاق لتناول القضية اجتماعيًا، وبعدها بسنة واحدة صك الصحفي المجري كارل كيرتبيني Karl Kertbeny، والذي كان صديقًا لأولريكس وتحفز جراء مرافعة صديقه العلنية، مصطلح «المثلية الجنسية Homosexuality»، ونادى بإلغاء قوانين تجريم المثلية، لكنه نشر دعوته تحت اسم مجهول.

قبل ذلك التاريخ كانت المصطلحات التي تستخدم في وصف المثليين هي سدومي sodomite -والتي تشابه إلى حد كبير مصطلح لوطي في السياق العربي- بالإضافة إلى مصطلحات منحرف وشاذ ومجرم وغير ذلك.

> تم إسكات أولريكس وتمت مصادرة كتبه وكتاباته في ألمانيا، إلا أنه شكّل شرارة الانطلاق لتناول القضية اجتماعيًا، وبعده صك الصحفي المجري كارل كيرتبيني مصطلح «المثلية الجنسية»، ونادى بإلغاء قوانين تجريم المثلية.

وقد كان للاصطلاح دور كبير في تمرير وجود هذه الفئة في المجتمع، فكما يبين الباحث عمرو عبد العزيز فإن مصطلح لوطي/سدومي مشحون بالدلالة على مخالفة أمر الله ويحض السامع على النفور والعداء، أما لفظ مثلي فمحايد ويغيب عنه أي حمولة دينية أو ثقافية أو معيارية عامة ويحمل السامع على المساواة والاحترام[1] .

ورغم أن مصطلح «مثلي» لم يدخل حيز الاستخدام اليومي قبل منتصف القرن العشرين، كما يقول السوسيولوجي البريطاني جون مارشال: «العديد من الرجال الذين أجريت معهم مقابلات لم يسمعوا مصطلح مثلي حتى 1950[2]» ، إلا أن اصطلاح وصف «مثلي» للسدوميين ونزع الصفات السلبية عن هويتهم كان مؤذنًا بمزيد من القبول لهم اجتماعيًا.

كانت هذه الأحداث في ألمانيا تشير إلى أسئلة غير مجاب عنها لا في القانون ولا في الطب النفسي بشكل قاطع، وظل الناس يتداولون هذه القضية حتى قام الطبيب الألماني اليهودي ماجنس هيرشفيلد Magnus Hirschfield بتأسيس أول جمعية للدفاع عن حقوق المثليين في التاريخ عام 1897، وسمّاها باللجنة الإنسانية العلمية.

كان هدف هيرشفيلد من هذه الجمعية هو توجيه نخب علماء النفس -التي ازدادت سلطتهم حينذاك- إلى تطبيع السلوك المثلي ووصفه بأنه توجه طبيعي وإلغاء تجريمه في القانون، جذبت الجمعية تعاطف مجتمع المثليين وغيرهم ممن يسمون الآن بالـ LGBTQ+، فانهالت عليهم التبرعات السخية، وطبعوا منشوراتهم ووزعوها بالمجان، وبعد حوالي 15 عامًا فقط من نشاطها، استطاعت الجمعية كسب ولاء 3000 طبيب، و750 أستاذ جامعي، بالإضافة إلى آلاف الناشطين والسياسيين.

يتفق المؤرخون حاليًا أن هذه الجمعية كانت مؤشرًا قيام حركات اجتماعية مماثلة في الدول الغربية، وقد تكاثرت هذه الجهود وانتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بلغت ذروتها في مظاهرات ستونوول عام 1969، وهو الأمر الذي سنستعرضه في المقال القادم إن شاء الله، نتناول فيه كيفية انتقال مجتمع المثليين من تيار وحركة اجتماعية إلى لوبي ممأسس ومجموعات ضغط ومصالح.

1- عمرو عبد العزيز، دين المؤتفكات، ص/ 91.
2- John Marshall, “Pansies, Perverts and Macho Men”, p. 148.

رحلة الأغنية الإسلامية: من سجـون عبد الناصـــر إلى كول تون فودافـــون

رحلة الأغنية الإسلامية: من سجون عبد الناصر إلى كول تون فودافون

مصطفى علي

مدون مصري
بكالوريوس إعلام جامعة القاهرة

لم تكن الأنشودة الدينية يومًا غريبة عن الثقافة العربية، فكل قامة مشهورة في تاريخ الغناء العربي غنَّت على الأقل أغنيتين دينيتين، خصوصًا في رمضان وعيدي الفطر والأضحى. غير أنَّنا لا ننطلق هنا من تحليل ظاهرة الأغنية الدينية بحد ذاتها، بل نحلِّل استقلال لون غنائي جديد يمكن أن نطلق عليه اسم «البوب الإسلامي».

إذ يرسم تطور الأغنية الدينية صورة للمصير الذي آلت إليه، بدأت ثورية المنحى لتنتهي إلى منحى آخر في شكلها الحالي، وبالطبع سيكون العالم العربي البقعة الأهم، بقيادة موسيقيين على الأغلب مسلمين وذلك عن طريق ابتداع تقاليد موسيقية مستوحاة من التراث الموسيقي الإسلامي كالشعر الديني أو العربي الكلاسيكي أو المناجاة، ومع تطور وعي منتجيها تحوَّل إنتاجها ليكون متعدد الأغراض حيث يختلط فيها السياسي بالاجتماعي والديني بالحياتي.

من المعتقلات إلى المهرجانات

تشعَّبت الأغنية الدينية إلى أنواع عديدة، وتأثرت بالحركات الإسلامية بكل أشكالها من إصلاحية أو صوفية أو جهادية، وبسبب ضغط المجتمع والتحولات العالمية في مختلف الحقول بما فيها الديني، ولأن الفن مكوّنٌ أصيل في النفس البشرية، تضطر تلك الحركات إلى تبني أشكال متجددة من الفن وتحديدًا الموسيقى، فعملت على إنتاج النشيد الإسلامي الذي يغني الجهاد والشهادة والجنة.

يميل كثير من الباحثين لاعتبار أن ميلاد الأغنية الدينية في شكلها الحالي بدء من تفاعلات السياق السياسي وانهيار التيار القومي الذي أعقبه صحوة للإسلام السياسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي اختمرت خصوصا خلال الحرب في أفغانستان والبوسنة والهرسك التي أنتجت ما عُرف بالأناشيد الجهادية، وعززتها صدامات حركات الإسلام السياسي داخل البلدان العربية مع أنظمتها خصوصًا نظام حافظ الأسد في سوريا، والرئيس السادات وخلفه مبارك

يميل كثير من الباحثين لاعتبار أن ميلاد الأغنية الدينية في شكلها الحالي بدأ من تفاعلات السياق السياسي وانهيار التيار القومي الذي أعقبه صحوة للإسلام السياسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، اختمرت خصوصًا خلال الحرب في أفغانستان والبوسنة والهرسك التي أنتجت الأناشيد الجهادية، وعززتها صدامات حركات الإسلام السياسي داخل البلدان العربية مع أنظمتها خصوصًا نظام حافظ الأسد في سوريا، والرئيس السادات وخلفه مبارك في مصر.

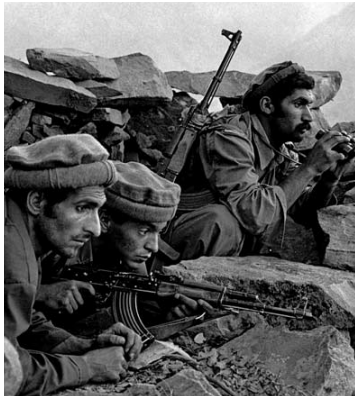

في مصر.

نتيجة لذلك اتجهت جماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا لتوظيف الموسيقى في العمل الدعوي وحشد المؤيدين، وساعدها في ذلك ظهور شريط الكاسيت آنذاك وما حمله من تكنولوجيا تسجيل رخيصة تنتشر على نطاق واسع، فحاولت الجماعة تقديم بديل إسلامي للموسيقى العلمانية التي ظلت مهيمنة بفضل احتكار الحكومات للفضائيات والإنتاج الإذاعي والتلفزي، في ذلك الوقت ظهرت العديد من النماذج الرائدة مثل المنشد «أبو مازن» في سوريا، والذي يعتبر من الآباء المؤسسين لذلك النوع من النشيد الجهادي الذي يستمد مادته من أدبيات المحن للجماعة وحالة الحرب التي يخوضها مجاهدي الإسلام آنذاك.

تلك التجربة لأبو مازن سيعيد «طارق جابر أبو زياد» استلهامها مطلع التسعينيات في مجموعة شرائطه التي أعادت ترويج الأغاني المؤسسة للمنشد أبو مازن، ولكن بإيقاع موسيقي جديد وعصري وبصوت أبو زياد هذه المرة.

كان الرافد الأساسي للأناشيد الجهادية كما يشير «باتريك هاينى» في كتابه إسلام السوق هو ما عرف لدى جماعة الإخوان المسلمين بأدبيات المحن وهي تلك السنوات التي قضتها الحركات الإسلامية في السجون والمعتقلات المصرية إبان عهد الرئيس جمال عبد الناصر، إذ اعتاد المعتقلون على ترديد أغان في شكل جماعي تعبر عن غايات حياتهم وشعورهم بالاغتراب داخل مجتمع لم يعد في تصوُّرهم مسلمًا كما يجب، وكما أشرنا مسبقا، فإن نزعة العودة إلى الأمان في الروحانية

الدينية، التي صاحبت انهزامات المشروع القومي في المنطقة العربية، سهمت هي الأخرى في خروج هذه الأغاني من دوائرها الضيقة.

مع ذلك، فالأغنية الجهادية التي تعبر عن حالة معينة يعيشها الجهاديون بعيدًا عن الوطن لم تتوافق مع المجتمع العربي ككتلة واحدة بتدينه الوسطي، لذلك لم تكن بديلًا فعالًا للأغنية الوطنية.

هكذا، ظلَّت مضامين النشيد سياسية تمامًا وتتمحور حول انتقاد الدول الوطنية، مع رفض لاستخدام الأدوات الموسيقية باعتبارها مخالفة للشرع، لكن بتأثيرٍ من المهرجانات التي نُظّمت في بلاد الشام والكويت دعمًا للانتفاضة الفلسطينية، كُسِرَت المحرَّمات المتعلقة بالنشيد تدريجيًا.

إذ دفعت تلك المهرجانات إلى الواجهة بمجموعات موسيقية يجمع بين أعضائها كونهم مناضلين وفي الوقت نفسه كانوا أقلَّ ميلاً للسلفية، كأعضاء فرقة اليرموك.

وفي قطيعة مع قواعد التربية السلفية، ظهرت لدى هذه المجموعات أدوات موسيقية كالطبلة وآلات الجوقة، لينفتح النشيد لاحقًا على كل الأدوات الموسيقية الحديثة.

الأكابيلا الآمنة وتجنب الشبهات

ولكن، لم يحظَ الاتجاه إلى إدماج الموسيقى في الأناشيد الدينية برضا كامل، ونظرت إليه تيارات إسلامية عديدة بعين الريبة والشك، لذلك ظهر أسلوب الأكابيلا في الغناء والإنشاد الذي لا يوجد حكم بتحريمه، حيث يعتمد على صناعة الإيقاعات الموسيقية بالأصوات التي تصدر من الإنسان لا الآلات على عكس الموسيقى، دائرة مريحة للكثيرين من الذين أرادوا «تجنب الشبهات».

في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، كان جيلًا من المنشدين الدينيين في الخليج العربي قد بدء في الظهور مستفيدًا من المميزات التي يتيحها الكاسيت ومن أسلوب الأكابيلا الذي يجنبهم دائرة الحرمانية الدينية، وهنا أطلق «سعد الغامدي» في الثامنة عشرة من عمره شريط أناشيد الدمام والذي حقق شهرة ورواج كبيرين، كما بدأ المنشد «سمير البشيري» مسيرته في العام 1994، وقد أتاح أسلوب الأكابيلا الفرصة لظهور جيل من المنشدين الخليجيين من أمثال «عمر الضحيان» و»فهد مطر» و»أبو عبد الملك».

أبو عبد الملك له تجربة

تعكس الموقف من الموسيقى وعلاقته بالإنشاد الديني، حين أعلن تحوله من الإنشاد إلى الغناء في عام 2011 متكئًا على فتاوى فقهية تبيح استخدام الموسيقى، وهو الأمر الذي تراجع عنه سريعًا وعاد مرة أخرى إلى الساحة الآمنة التي يوفرها أسلوب الأكابيلا للمنشد الديني.

إلى جانب ذلك، ظهرت شبكة المجد الفضائية وقنواتها التي حققت شهرة كبيرة على مستوى الخليج والعالم العربي ككل، لتساهم في ترسيخ ذلك الاتجاه الجديد في الإنشاد الديني وتقدم العديد من الأناشيد التي تتخلل فقراتها البرامجية، لا زال موقع يوتيوب يزخر بها. وكانت الإضافة التي قدمتها قناة المجد إلى النشيد الديني أنها ساهمت في تأسيس فقرة تجاوز شريط الكاسيت للفيديو كليب، مما زاد من اتساع شهرة النشيد الديني، وقد التقط ذلك النمط المنشد الديني «مشاري راشد العفاسي» في قناته التلفازية العفاسي TV والتي اتجهت هي الأخرى في التقديم للنشيد الديني في الصورة التي تتجاوز جيل الكاسيت. لكن، لم تحقق الأغنية الدينية شهرة عالمية تتجاوز القطرية العربية والخليجية، إلا مع جيل جديد من «المغنيين» لا المنشدين والذي استخدم أساليبًا موسيقية معاصرة يمكن أن نطلق عليها بوب إسلامي، إلى جانب أسلوب الأكابيلا المحافظ، ونجد تلك الثنائية موجودة في أعمال المغني «ماهر زين» الذي يطرح نسخة من أغانيه بنمط الأكابيلا لمن ينظر إلى الموسيقى بعين الريبة.

لم تحقق الأغنية الدينية شهرة عالمية إلا مع جيل جديد من المغنيين لا المنشدين والذي استخدم أساليبًا موسيقية معاصرة يمكن أن نطلق عليها «بوب إسلامي» كما يظهر في أعمال «ماهر زين» الذي يطرح نسخة من أغانيه بنمط الأكابيلا بدلا من الموسيقى.

الأب الروحي للبوب الإسلامي

كما أن الأغنية الدينية في التسعينيات لا تشبه الأغنية الدينية في السبعينيات، فالأغنية الدينية في شكلها الحالي اليوم لا تشبه أيهما، إذ ينبثق النمط الغنائي الجديد من مسار كامل للدعوة العصرية أخرج الدعوة الدينية من دوائرها التقليدية المنغلقة على أنماط الحياة المتدينة كليًّا، والمعتمدة على الدروس الدعوية النخبوية.

جاء «عمرو خالد» ليمثل التيار البديل الأقوى للإسلام السياسي التقليدي، إذ أدَّى دوره كداعية بعيدًا عن الاحتكاك بالمواضيع السياسية وأنظمة الحكم، وباعتماده مظهرًا وملبسًا شبابيًّا ومستخدمًا اللهجة العامية بدلًا من العربية الفصحى، كما ركزت خطبه ودروسه على الحب كوسيلة لعبادة الله بدلًا عن الخوف من عقابه، أصبح عمرو خالد الأب الروحي للجيل الإسلامي الجديد، وأصبح أيضًا الأب الروحي لنظرية «إسلام السوق».

فقد استغلَّ عمرو خالد سياسات السوق الحديثة في التسويق لدعوته عن طريق الكاسيت والأقراص المدمجة وشرائط الفيديو. وكان محظوظًا بصعود عصر الفضائيات، مما ساعد في تخطي دعوته الحدود المحلية في مصر ليصبح أحد أشهر الدعاة في الوطن العربي.

وبهـذا نجـح في اسـتقطاب جيـلٍ مـن الشـباب السـاعي إلـى الخـروج مـن المألوف والتقليـد الثقـافي.

هكـذا، سـاعد مسـار دعوتـه في انتشـار الأغنيـة الإسـلامية بنمطهـا الجديـد مـن خـلال السـوق ومبـادئ العـرض والطلـب. فأصبحـت شـركات الإنتـاج تقـوم على صناعـة الأغنيـة الإسـلامية الجديـدة وتحويلهـا إلـى فيديـو كليـب وحفـلات ضخمـة.

لـم يكـن لعمـرو خالـد فقـط فضـلٌ غيـر مباشـر، بـل سـاهم في تقديـم نجـم الأغنيـة الإسـلامية «سـامي يوسـف»، فهـو مـن تولـى رعايتـه أثنـاء إقامتـه في لنـدن وأقنعـه بالغنـاء بعـد أن كان يوسـف متحفظًـا دينيًـا تجـاه فكـرة الموسـيقى، فقـدَّم حفلتـه الأولـى في مصـر في أحـد الفنـادق الفاخـرة «جرانـد حيـاة» تحـت رعايـة شـركة الإعـلام والمنوعـات «جـود نيـوز فـور ميوزيـك» التـي يملكهـا عمـاد الديـن أديـب.

سامي يوسف وتجاوز الأصل السلفي

في مطلع الألفية الجديدة ولد من النشيد الإسلامي فن «ما بعد الإسلامي»، أو كما وصفه المنشد الديني سامي يوسف: «أغنية حلال تنفتح على العالم وعابرة للثقافات ومتغلبة على المذهبية والطائفية».

فسامي يوسف يستوحي أغانيه من إيقاعات فارسية وباكستانية، ويستخدم أدوات موسيقية كردية وهندية، كما يغني بالإنجليزية وبالعربية، فهو يعتمد نمط تراث موسيقي أشبه بنمط «نبض العالم» (WorldBeat) الذي يستهدف المزج بين إيقاعات وآلات موسيقية تنتمي إلى ثقافات متنوعة يغنّيها فنانون من جنسيات مختلفة فتغدو عالمية الطابع.

ويعكس منشدو الأغنية الإسلامية الجديدة مختلف التأثيرات الثقافية الموجودة في مجتمعاتهم التي تدعو إلى الإسلام وتتغنى بحب الله والإيمان، والتي تطوِّر شكلًا من التدين يحاول أن يكون جزءًا من العالم الحداثي، كما يحاول أيضًا مصالحة الإسلام مع الموسيقى التي كانت ولا تزال محل جدل فقهي كبير.

فقد ساهم هذا الجيل من المغنيين في تجاوز «الأصل السلفي» كما يسميه هاينى، وساهموا بوعي أو بدون وعي في صناعة نمط جديد من التدين المنفتح والمريح.

وتبرز حالة واضحة من القطيعة مع الإسلاميين المتعصبين في أقوال المنشدين الجدد، فسامي يوسف كثيرًا ما يدين ما يسميهم «المتطرفين»، كما ذكر في إحدى مقابلاته: «على الرغم من أنهم ليسوا منتشرين على نطاق واسع بين المسلمين العاديين، إلا أن المتطرفين لديهم صوت عالٍ جدًا في نشر ضيق أفقهم وجهلهم، مما يتسبب بالارتباك في أذهان العديد من المسلمين».

ظاهــرة التديّن ما بعد الحداثي

حيــن ترتبــط الأغنيــة الدينيــة بمنتجـات الحداثـة ومـا بعدهـا، فهـي تعبيـرٌ عمـا يـدور في المجتمـع، وهي أيضًـا حالـة مـن رد الاعتبـار والوجـود وتوكيـد الـذات في وجـه الآخـر، خاصـة بسـبب الضغـوط التـي تعـرَّض لهـا المسـلمون في أعقـاب أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر.

نجـد توكيـدًا لهـذه الحالـة في كلام سـامي يوسـف: «في أعقـاب تلـك الهجمـات، رغبـت بالاسـتمرار في الموسـيقى، حيـث كان المسـلمون يبحثـون عـن طريقـة للشـعور بالفخـر بهويتهـم، وأننـا جـزء مـن هـذا العالـم»، كمـا يـردّد ماهـر زيـن صـدى الفخـر بالهويـة الإسـلامية وتوكيدهـا، إذ يقـول «أردت تـرك الموسـيقى العلمانيـة مقابـل موسـيقى أكثـر تدينًـا».

يعـود جـزءٌ مـن جاذبيـة سـامي يوسـف وماهـر زيـن إلـى تقديمهمـا بديـلًا إسـلاميًا لسـلعة غربيـة. فكلاهمـا قـدَّم تجربـة سـلعية في الاسـتماع إلـى موسـيقى تـوازي الموسـيقى الغربيـة والفيديـو كليـب، فيتمتـع بهـا الشـباب المسـلم بغـض النظـر عـن العقيـدة.

ولمّـا كانـت الحداثـة منتجًـا غربيًّـا، نجحـت جهودهمـا في أسـلمة التجربـة الموسـيقية الغربيـة الحداثيـة، والتـي تقبَّلهـا الشـباب العربـي المسـلم بالفعـل.

ففـي كتـاب التصـوف والسياسـة الدينيـة بالمغـرب الـذي أعـده مجموعـة مـن الباحثيـن، نقـف عنـد فقـرة هامـة تشـرح لنـا نفسـية المسـتهلك العربـي، إذ خَلُـص أحـد البحـوث في الكتـاب إلـى تحلُّـل شـباب اليـوم مـن جميـع المؤسسـات التقليديـة وحتـى الحديثـة، وتطلُّعـه إلـى إقامـة علاقـة فرديـة مـع التديـن، أي يحقـق ذاتـه في تديـن يناسـب عصـره، أو مـا يمكـن تسـميته «تديـن فـردي» أو «مـا بعـد حداثـي».

بيزنس الأغنية الدينية وأسلمة الحداثة

على غلاف الألبوم، تظهر صورة ماهر زين مرتديًا الجينز وسترة سوداء وقبعة بريطانية أنيقة؛ كل العناصر المناسبة لتعبر عن مغني موسيقى الجاز، لكن في الصورة يجلس ماهر زين في جلسة روحانية إسلامية هادئة، فيصبح نجمًا يغني عن الإسلام لكن بصورة «بوب ديلان».

سامي يوسف هو الآخر سرعان ما التقطت نجوميته شركة فودافون، وصنعت منه حملة إعلانية تروج لها، فأصبحت صورة سامي يوسف و«كول تون» (Call Tone) أغنية «المعلم» جزءًا أساسيًا من جاذبية التسويق.

تتمثل قدرة هؤلاء الفنانين في طرحهم منتجًا في السوق يُنظر إليه على أنه أصيل، لكن في الوقت نفسه، أصالته لا تعارض حداثته. فهم يحافظون على مسافة بين فنهم وفن الغربيين ومغني البوب حتى في العالم العربي. لكن من جهة أخرى يقدمون منتجات تنافس منتجاتهم في حداثتها الشكلية والتعبيرية.

ومع تحول المجتمع العربي إلى ثقافة السوق والاستهلاك، لم يعد النقاش محتدًا حول «حرمانية» موسيقى الأغنية الدينية، بل أصبح أمرًا عاديًا ومحبوبًا من خلال هؤلاء المغنيين، وأصبحت الأغنية الدينية الحديثة بمثابة إعادة تعريف للتدين في المجتمع الإسلامي المعاصر الذي لا يزال الدين فيه محددًا أساسيًا للبنى الثقافية والأيديولوجية، فلا يزول فيها التقليدي، لكن يعاد تعريفه في ضوء المنتج الحداثي، أي أنها أسلمة للحداثة.

في النهاية كانت لتلك الخلطة نتائجها الفعالة، والتي تنعكس أرقامها إحصائيًا في

> **لم يعد النقاش محتدًا حول «حرمانية» موسيقى الأغنية الدينية، بل أصبح أمرًا عاديًا ومحبوبًا، وأصبحت الأغنية الدينية الحديثة بمثابة إعادة تعريف للتدين في المجتمع الإسلامي المعاصر الذي لا يزال الدين فيه محددًا أساسيًا للبنى الثقافية والأيديولوجية، فلا يزول فيها التقليدي، لكن يعاد تعريفه في ضوء المنتج الحداثي، وكأنها أسلمة للحداثة.**

عـدد المبيعـات والمشـاهدات والحضـور في الحفـلات. فقـد بـاع ألبـوم سـامي يوسـف الأول 7 مليـون نسـخة، وألبومـه الثانـي 8 مليـون نسـخة، فضـلًا عـن مشـاهدات قناتـه على اليوتيـوب حتـى الآن، التـي جعلـت صناعـةً ضخمـة تقـوم وراء هـذا اللـون الغنائـي.

خاتمة

لا يمكـن أن نقـول إن الأغنيـة الدينيـة سـتموت، إلا أنهـا تواجـه اليـوم حالـة مـن الانحسـار تسـببت بهـا عوامـل عـدة، فقد شـهدت أغنيـة البـوب الإسـلامي مجدهـا منـذ ظهورهـا مطلـع الألفيـة حتـى مرحلـة الربيـع العربـي التـي أعـادت الإسـلاموية السياسـية بفعاليـة مـن جديـد إلـى حلبـة الصـراع السياسـي في المنطقـة العربيـة، لكنهـا عـودة لـم تدم، وعقبهـا فشـل ذريـع ومصـادرة أقـوى ممـا كانـت عليـه في أي وقـت.

الإعـلام نفسـه أصبـح سـببًا وراء تراجـع الأغنيـة الدينيـة، إذ انصرفـت الفضائيـات وشـركات الإنتـاج الكبـرى عـن هـذا النـوع مـن الأغانـي، خصوصًـا بعـد إعـادة تصدير النشـيد الجهـادي مـن جديـد على يـد «تنظيـم الدولـة» المعـروف اختصـارًا باسـم «داعـش».

وسـرعان مـا وجـد السـوق بديـلًا جديـدًا صعـد بقـوة عقب الربيـع العربـي كأغاني الـراب والمهرجانـات، وكـم تشـبه حالـة إخفـاق المشـروع القومـي ومـا تبعـه مـن زهـد في الأغنيـة الوطنيـة، بحالـة إخفـاق المشـروع الإسـلامي ومـا تبعـه مـن زهـد في الأغنيـة الدينيـة.

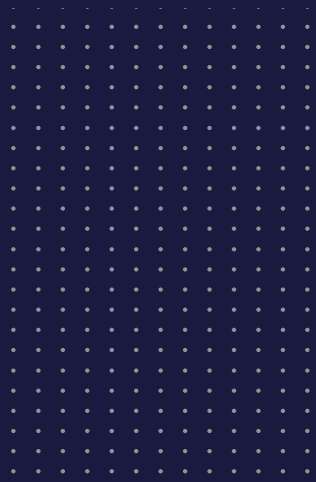

subulmagazine.com
subul.magazine@gmail.com
facebook: subul.magazine

سُبل